ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Ministerial Instability in France 1914-1939

Waleed Fathi Mohammed Al Sumaidaie

Ministry of Education،Kirkuk Education Directorate.

* *Corresponding author: E-mail* : waleed.fathee88@gmail.com

***Keywords*:**
right-wing parties،
left-wing parties،
political disagreements،
financial scandals.
The Third Republic.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	15 Aug 2024
Received in revised form	16 Sept 2024
Accepted	17 Sept 2024
Final Proofreading	20 Apr 2025
Available online	22 Apr 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The French Third Republic 1870-1939 went through heavy events from its foundation until its fall at the hands of the Germans in World War II. It suffered from the ravages of war, as it entered into three devastating wars (1870-1871) (1914-1918) and the last (1939-1945), which is the war in which the French Third Republic fell, and parts of its lands were occupied in those wars. In addition to those external dangers, there were internal disturbances represented by party differences, coups, moral and financial scandals, and the interference of external political parties in the formation of some French governments, in addition to the control of the men of the financial sector represented by the Bank of France and the 200 families that control that sector. This was reflected in its political path, which in turn created a society with multiple ideologies, politics and thought, and this affected the path of governance inside France. Therefore, we notice the conflict between the right and left blocs and parties, and between the French politicians themselves, and the formation of these parties of an electoral bloc in the periodic elections that were held every four years, and thus the political map of the governments was drawn according to the results of those elections. The phenomenon of political confusion and the rapid change of French governments became widespread, and the political parties played a major role in this political confusion, which affected its internal structure and hastened the collapse of the Third Republic in front of the German forces in its last war.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.4.2025.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

عدم الاستقرار الوزاري في فرنسا ١٩١٤-١٩٣٩

وليد فتحي محمد الصميدعي /وزارة التربية مديرية تربية كركوك

الخلاصة:

الجمهورية الفرنسية الثالثة ١٨٧٠-١٩٣٩ مرت بإحداث مثقلة منذ تأسيسها وحتى سقوطها بيد الالمان في الحرب العالمية الثانية، وقد عانت من ويلات الحرب اذ دخلت ثلاث حروب طاحنة(١٨٧٠-١٨٧١)(١٩١٤-١٩١٨) واخرها (١٩٣٩-١٩٤٥) وهي الحرب التي سقطت فيها الجمهورية الفرنسية الثالثة،

واحتلت اجزاء من اراضيها بتلك الحروب. فضلا الى تلك المخاطر الخارجية، قيام اضطرابات داخلية تمثلت بالخلافات الحزبية وانقلابات وفضائح أخلاقية ومالية، فضلا الى سيطرة رجال القطاع المالي المتمثل ببنك فرنسا وال ٢٠٠ اسرة التي تسيطر على ذلك القطاع، ووصل الامر الى تدخل جهات دولية خارجية في تشكيل بعض الحكومات الفرنسية، وانعكس ذلك على مسارها السياسي والذي بدوره اوجد مجتمع متعدد ايدلوجيا وسياسيا وفكريا واثر ذلك على مسار الحكم في الداخل الفرنسي لهذا نلاحظ التناحر بين الكتل والاحزاب اليمين واليسار وبين الساسة الفرنسيين انفسهم، وقيام تلك الأحزاب بتشكيل تكتل انتخابي في الانتخابات الدورية والتي كانت تقام كل اربع سنوات وبالتالي رسمت الخارطة السياسية للحكومات تبعا لنتائج تلك الانتخابات، وعمت ظاهرة الارباك السياسي وسرعة تبدل الحكومات الفرنسية وقد كان للأحزاب السياسية الدور الكبير في ذلك الارباك السياسي والذي اثر على بنيتها الداخلية وعجل من انهيار الجمهورية الثالثة امام القوات الألمانية في حربها الاخيرة.

الكلمات المفتاحية: احزاب اليمين، احزاب اليسار، خلافات سياسية، فضائح مالية، الجمهورية الثالثة.

المقدمة

عانت فرنسا من عدم الاستقرار الوزاري، وكان ذلك بسبب الارباك السياسي والمحاصصة الحزبية والفضائح المالية والاخلاقية، فضلا الى الخلافات الناشئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد اوجزنا في الدراسة المسببات الرئيسة والتي بسببها كان رؤساء الحكومات يضطرون الى تقديم استقالاتهم، فضلا الى تعرض تلك الوزارات الى الضغط من قبل المعارضة، وان الكم الهائل من عدد الوزارات المشكلة واثار الحرب انعكس بشكل سلبي على المجتمع الفرنسي وعلى استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وحاولنا في البحث الإجابة على عدد من الأسئلة؟ ما هي أسباب الارباك السياسي الفرنسي؟ سرعة تبدل الوزارات[i](الحكومات)؟ الخلافات الحزبية هل كانت ظاهرة في المشهد السياسي الفرنسي؟ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية هل كانت سببا في عدم الاستقرار السياسي؟ وهل كان للفضائح المالية والأخلاقية دور في عدم الاستقرار السياسي.

اعتمد الباحث ألاسلوب التحليلي التاريخي للاحداث مدة الدراسة واضطر الباحث الى عدم الالتزام بالتسلسل التاريخي للاحداث في المبحث الأول بسبب انه اعطينا امثلة لاطول واقصر الحكومات ما بين ١٩١٤-١٩٣٩.

قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول، تطرقنا الى الحكومات الفرنسية المشكلة خلال مدة الدراسة والقوانين الدستورية المعتمدة للحكم وكيفية تشكيل الوزارات المستندة على قوانيين ١٨٧٥والاغلبية الانتخابية الحزبية التي لها الحق في تشكيل الوزارة، وفي المبحث الثاني درسنا

الحكومات التي تشكلت واثناء الحرب العالمية الاولى للمدة من (١٩١٤-١٩١٨) اثناء الحرب العالمية الأولى وبدايتها عام ١٩١٤ وبالرغم من حالة الحرب الا ان عدد الحكومات التي تشكلت عكست حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها فرنسا ابان الحرب حتى نهايتها عام ١٩١٨، وخص المبحث الثالث لمحة تاريخية عن الأسباب المتنوعة لانهيار الحكومات وتعمقنا في الأسباب سواء كانت سياسية متمثلة بالخلافات الحزبية والخلافات التي حدثت بين السلطات التشريعية والتنفيذية، وبين رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء، واقتصادية وفضائح مالية واخلاقية تعرضت لها الحكومة او احد وزراءها، او بسبب الضغط من قبل رجال المال، وفي الخاتمة اوجزنا اهم ما توصل اليه الباحث لاسباب الارباك السياسي التي عانت منه فرنسا للمدة ١٩١٤-١٩٣٩.

المبحث الأول: الحكومات الفرنسية ١٨٧٠-١٩٣٩.

أولا: حكومات الجمهورية الفرنسية الثالثة، والقوانيين الدستورية.

كانت الجمهورية الثالثة(١٨٧٠-١٩٣٩) واحدة من أكثر الأنظمة السياسية إرباكًا وتناقضًا اذ عانت فرنسا منذ قيامها من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم التوافق السياسي والايديولوجي، بين أعضاء الحكومات التي تشكلت، إذ بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في عهد الجمهورية الثالثة ١٨٧٠-١٩٣٩ مائة وثمانية حكومة، وشهدت المدة من بداية ١٩١٤ -١٩٣٩ (٣٩ حكومة) ويدل ذلك على مدى الإرباك السياسي وعدم التوافق بين الأحزاب السياسية، والذي انعكس بدوره على الحياة العامة في فرنسا التي تميزت بكثرة الفضائح السياسية والمالية والفساد الحكومي، والتي أثرت سلبا على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي[ii]. وكانت أطول الحكومات حكومة جورج كليمنصو[iii] **"Georges Clemanceau"** ١٩١٧-١٩٢٠ وحكومة بوانكاريه[iv] **"Raymond Poincare"** ١٩٢٦-١٩٢٨ واقصر الحكومات حكومة رئيس الحزب الراديكالي ادوارد هريوت[v] **"Edward Heriot"** (١٩تموز- ٢١تموز ١٩٢٦) التي استمرت ثلاثة أيام، وحكومة فريدريك فرانسوا مارسال[vi] **"Frédéric François Marsal"** (٨ حزيران١٩٢٤ -١٥ حزيران ١٩٢٤) استمرت أسبوع واحد، وفي اكثر من مناسبة تم تشكيل حكومة جديدة بنفس اليوم الذي استقالت فيه الحكومة السابقة، وبعدد هذه الحكومات تكون النسبة التقريبية لمعدل حكم تلك الحكومات سبعة أشهر كمعدل متوسط حسابي، لهذا يكون من الصعوبة تحقيق البرنامج الحكومي والانتخابي.

ثانيا - المقارنة بين الوزارت الفرنسية وحكومات بعض الدول الاوربية:

واذا ما أجرينا مقارنة بين فرنسا وبعض الدول الاوربية نلاحظ هناك فرق شاسع بينها وبين تلك الدول ، ففي بريطانيا تشكلت اربع واربعون حكومة بين عامي ١٨٠١ -١٩٣٧فقط ، بمتوسط مدة ٣ سنوات وشهر واحد، وكان لدى بلجيكا إحدى وأربعون حكومة من عام ١٨٣١ -١٩٣٧ استمرت في المتوسط ٣ سنوات و٩ أشهر: حتى عام ١٩١٨ ، ولكن بعد الحرب سنة واحدة و٨ أشهر فقط، وفي إيطاليا استمرت الوزارات لمدة عام وشهرين بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٢، وكان لدى جمهورية فايمار

الألمانية ٢١ حكومة استمرت لمدة ٨ أشهر فقط في المتوسط، وتلك المقارنة تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي في فرنسا([vii]) .

وكان هناك ٥٦١ وزيراً في الجمهورية الثالثة، منهم ٢١٧ وزيراً وصل الى الوزارة لمرة واحدة وتولى ١٠٣ المنصب مرتين، و٧١ ثلاث مرات، و٤٨ أربع مرات، و١٢٢ أكثر من أربع مرات واحتفظت ٤٠ من الحكومات بأكثر من نصف وزراء الحكومة السابقة، بينما من بين ٩٤ حكومة بين عامي ١٨٧٩ و١٩٤٠، كان في ٧٤ منها عضو واحد على الأقل من الحكومة السابقة، وهكذا كان ارستد برياند[viii] "Aristide Briand" عضوًا في ٢٥ وزارة مختلفة وظل في منصبه لمدة ١٦ عامًا و٥ أشهر، الرقم القياسي لأطول مدة كان يحمله الراديكالي البرت سارو [ix] **"Albert Sarraut"** الذي كان وزيرا لمدة ١٨ عاما وشهرين، ومن الشخصيات البارزة الأخرى لويس بارثو[x] **"Louis Barthou"**, (١٤ عامًا)، جورج ليغ **"George Leygues"**[xi] (١٣ عامًا)، وميلران[xii] **"Alexander Millerand"** وبوانكاريه ٩ مرات.

ثالثا: العوامل التي أدت الى ظاهرة عدم الاستقرار:

السياسي وسرعة سقوط الوزارات الفرنسية من خلال تتبع المشهد الفرنسي لما بين الحربين والعوامل والمسببات التي أدت إلى تلك الظاهرة الاستثنائية في فرنسا.

القوانين الدستورية للجمهورية: كانت سياسات الجمهورية الثالثة يحكمها دستور استمر لفترة أطول بكثير من أي دستور فرنسي آخر وكان الدستور يفتقر إلى الصفات التي أوصى بها معظم المنظرين والتي ناضل من أجلها رجال الدولة: المنطق، والوضوح، والنظام، والاكتمال. ولم يتم تصميمه كدستور دائم على الإطلاق، وكان هدفه تمهيد الوسائل لعودة ورثة الاسر الملكية ، كما كان يأمل البعض، لنشوء النظام الملكي وعودته بعد انهيار الإمبراطورية الثانية ١٨٧٠ لذلك كان أول دستور لا يتطلب قسم الولاء من جميع من خدموه، لقد كان في الأساس حلاً وسطًا، لقد استفاد كل من الملكيين والجمهوريين من ذلك، وبما أن مشرعيه ينتمون إلى أحزاب مختلفة، لم يتمكنوا من البدء بإعلان المبادئ أو الحقوق الأساسية، إذ كان لديهم وجهات نظر متعارضة تمامًا هكذا كان ألدستور بدون تسمية – ثوري لمبادئ ثورة ١٨٧٩ أو رجعي لعودة النظام الملكي، وكان أيضًا أقصر الدساتير الفرنسية ببنوده، يتألف من ثلاثة قوانين فقط – أربعة وثلاثون مادة مما يجعله نصف دستور عامي ١٨١٤ و١٨٣٠، وعُشر دستور عام ١٧٩٥وثلث طول دستور عام ١٨٤٨، ([xiii]). يتضح ان الغاية من دستور ١٨٧٥ ان يكون دستورا مؤقتا لحين عودة النظام الملكي كما كان يأمل الكثير من السياسيين في تلك المدة.

كان دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة الذي شرع عام ١٨٧٥ واستنادا إليه تشكلت سلطتين تشريعية وتنفيذية، وبقدر تعلق الأمر بالسلطة التشريعية تشكلت الجمعية الوطنية الفرنسية – هذه التسمية خاصة بالجمهورية الثالثة– إذ تتألف الجمعية الوطنية من البرلمان والذي يتكون من مجلسين

أولا: مجلس النواب، كان يتألف من ٥٣٣ عضوا، وارتفع إلى ٦٠٢ بحلول عام ١٩١٤ و حسب عدد السكان لكل دائرة انتخابية. وكان مجلس النواب في عهد الجمهورية الثالثة هيئة صغيرة نسبيا، مقارنة بـ ١١١٨ نائبا في المجلس العام عام ١٧٨٩، أو ٧٥٠ عضوا في الجمعية عام ١٨٤٩. وكان عدد النواب في البرلمان ما مجموعه ٤,٨٩٢ نائبًا بين عامي ١٨٧٠ و١٩٤٠ لم يكن نصف هؤلاء ٢,٢٧١، أعضاءً في هيئة تشريعية واحدة وتركزت السلطة في أيدي أولئك الذين استمروا في إعادة انتخابهم مراراً وتكراراً ، ونحو ربع أعضاء البرلمان قد خدموا لمدة ٢٠ عاما، و ٣ في المائة خدموا لمدة ثلث قرن، وكان الاستقرار في عضوية البرلمانات استثنائيا، ولم يترك السياسة سوى ٣٣ في المائة من إجمالي النواب البالغ عددهم ٤٨٩٢ نائباً بسبب هزيمتهم في الانتخابات، و١٦ في المائة لم يترشحوا لإعادة انتخابهم. لكن ١٩ في المائة انتقلوا ليصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ، وتوفي ١٣ في المائة منهم وهم لا يزالون في مناصبهم. وتمكن ١٢بالمائة منهم النجاة من نظام فيشي، ولم يغير سوى ٢.٥ في المائة دوائرهم الانتخابية خلال حياتهم المهنية.([xiv])

كان أعضاء مجلس النواب ينتخبون كل أربعة أعوام انتخابات عامة مباشرة استنادا للتصويت العام للذكور كان للنظام الانتخابي الذي ينتخب بموجبه أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية وهو نظام التمثيل النسبي[(xv)] . يعني عدم فوز حزب واحد بالانتخابات يمكنه من السيطرة على مقاليد الحكم، بالتالي تتجه الاحزاب الى التحالف بين الكتل الفائزة في الجمعية لتشكيل ائتلاف حكومي يقود السلطة، هذا يعني توزيع المناصب الوزارية على أعضاء الأحزاب المختلفة رغم اختلاف توجهاتها وأيدلوجيتها وسياساتها مما يجعل الحكومة ضعيفة يسهل إسقاطها على يد هذا الحزب أو ذاك فيما لو سحب الثقة أو سحب دعمه للحكومة أو استقال الوزراء المحسوبين لحزب ما من الحكومة، ويقود ذلك إلى انعدام الأغلبية البرلمانية والتصويت بعدم الثقة وسقوطها مما يدعو الرئيس الدعوة إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تكون ضعيفة وفاقدة للانسجام بين أعضاءها أو بين قيادات الأحزاب الائتلافية.

من ذلك يتبين لماذا كان عدد الحكومات الائتلافية كثيرة في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة ولماذا تنهار هذه الحكومات وتكون مدتها قصيرة ولماذا تفشل ولا تحظى بمقبولية من قبل المواطنين، والحكومة الائتلافية تكون معرضة إلى الكثير من الأزمات لاسيما وان الأحزاب شغلها الشاغل تحقيق غاياتها ومصالحها الانتخابية والمالية والسلطوية. وكذلك اعتمدت الجمهورية الفرنسية على الاقتراع من جولتين[(xvi)]،فإذا لم يفز المرشح بأغلبية مطلقة في التصويت الأول يتحتم إجراء تصويت ثاني بعد أسبوع من إعلان نتائج التصويت الأول[(xvii)]. وتكون الأغلبية البسيطة هي كل ما هو مطلوب وبين عمليتي الاقتراع، تفاوض المرشحون حول من يجب أن ينسحب لصالح من واحيانا تعقد الأحزاب اتفاقات لدعم

أي منها يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الأول. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه الجمهورية ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية في البقاء، إذ كان تشرذم الأحزاب يعني أن عدد المرشحين كان هائلاً. في عام ١٩٢٨ كان هناك ٢٧٦٣، وفي عام ١٩٣٦ كان هناك ٤٨١٥ (أي ما بين ٥ و٨ لكل مقعد). وفي الاقتراع الثاني، قد يتمكن اليسار الاشتراكي من حشد قواه لهزيمة الجمهوريين ازدادت أهمية الاقتراع الثاني، إذ بلغ عدده في عام ١٩٣٦(٤٢٤) ثلاث دوائر فقط انتخبت جميع نوابها في الاقتراع الأول ([xviii]) .بالمعنى السياسي، كان النواب بعيدًا عن التعبير آراء الناخبين وكثيرا ما كانت المؤامرات والتسويات بين المرشحين هي التي تحدد القضية.

ثانيا: مجلس الشيوخ، وعدد أعضائه ٣٠٠ عضو، ثلثهم ينتخبون مدى الحياة والثلثين الآخرين اختيارهم كل تسعة أعوام من قبل مجالس انتخابية تمثل أقسام البلاد المختلفة، ولكل مجلس الحق في اقتراح وتعديل القوانين ورفض مقترحات المجلس الآخر، القوانين التي تقر من قبل الحكومة تدخل إلى التصويت بالثقة في الجمعية الوطنية، وتكون هذه القوانين معرضة إلى الرفض والقبول من كلا المجلسين، فإذا كانت الحكومة فيها أغلبية نيابية في البرلمان تشرع القوانين وتكون معرضة للرفض من قبل مجلس الشيوخ وبالتالي تكون الحكومة معرضة لحجب الثقة عنها ويتحتم على رئيس الحكومة الاستقالة وبالتالي يترتب على ذلك تشكيل حكومة جديدة[xix]. هذا يعني انه يمكن حجب الثقة إذا لم يكن هناك توافق ما بين المجلسين.

وكان في الدستور قوانيين تمكن السلطة التشريعية من السيطرة على السلطة التنفيذية والذي احدث ارباكا في عمل الوزارات عن طريق([xx]):

أولا : استدعاء الحكومة عن طريق الاستجوابات أحد الأنشطة الرئيسية للنواب

ثانيا: ممارسة البرلمان سلطته عن طريق الاستحقاق النيابي الذي يتمتع به كل نائب أن ينهض في منتصف أي نقاش، ويطلب التحدث على سبيل الاستعجال، ويقترح مشروع قانون في أي موضوع يريده([xxi]).وكان تأثير هذا الكم المروع من التشريعات هو أن معظم مشاريع القوانين تم إقرارها لتصبح قوانين دون مناقشة أواعتراض ونادرًا ما يتم تمرير القوانين بالطريقة التي ينصح بها الخبراء القانونيون في مجلس الدولة؛ وكانت تميل إلى صياغتها بعبارات عامة إلى حد ما، مع ترك التفاصيل ليتم حلها بموجب مرسوم إداري.

ثالثا: نظام اللجان البرلمانية والخضوع الحكومي. كان لا بد من مناقشة كل مشروع قانون من قبل لجنة من النواب. كان التقليد القديم هو تعيين اللجان المخصصة لكل مشروع قانون. ولكن بعد ذلك نشأت اللجان الدائمة، ليس لمناقشة مشروع قانون معين، بل لكل مشاريع القوانين في مجال معين، الأول كان يتعلق بالتمويل، وبدأ منذ عام ١٨٤٠؛ وتمت إضافة آخرين للشؤون الخارجية والجيش وما إلى ذلك، حتى بحلول عام ١٩٠٢ كانت هناك ستة عشر لجنة كبرى كانت خصوصية النظام هي أن اللجان كانت دائمة، بحيث كانت في الواقع وزارات مضادة. وكان الرئيس والمقرر منافسين للوزير،

وكثيراً ما يخلفونه عندما يسقط. وهكذا كان هناك مصدران متضاربان للسلطة وكانت لجنة المالية قوية بشكل خاص وفي عدة مناسبات أطاحت هذه اللجنة بالوزارات. وكما قال تارديو، "لم تعد السلطة الحقيقية في أيدي الوزير، الذي كثيراً ما يسقط في غضون شهر، بل في أيدي مقرر لجنة الميزانية الذي غالباً ما يستمر في منصبه من هيئة تشريعية إلى أخرى". وبهذه الطريقة، يقوم البرلمان، وليس الحكومة، بصياغة السياسة. لأنه بعد أن كان مقرراً ، يعتبر نفسه من ذوي الخبرة والقدرة الكافية ليكون وزيراً، وكان هذا حافزاً قوياً للإطاحة بالحكومات بأدنى ذريعة.

أما السلطة التنفيذية: فأن الرئيس الفرنسي ينتخب كل سبعة أعوام(ويمكن إعادة انتخابه)،من قبل الجمعية الوطنية، في اجتماع للجمعية الوطنية (النواب والشيوخ) وانتخب البرلمانيون الجمهوريون عمومًا سياسيين من الدرجة الثانية لمنصب الرئيس، خوفًا من أن يواجهوا سيدًا أو منافسًا قويًا، كان رد فعل الجمهوريين قوياً على تجربة الإمبراطورية الثانية، وأصبحوا معادين لفكرة الرئيس المسؤول المنتخب من قبل الشعب، والتي كانوا يعتبرونها ذات يوم ديمقراطية اذ تم إضعاف الرئيس عمداً، ولا تكون لديه سلطة تذكر وأنه غير مسؤول، ليبقى خارج السياسة؛ وكان يحصل على راتب منخفض، مما جعله أفقر رئيس دولة في أوروبا.

ومن صلاحيات الرئيس وبموجب الدستور يحق للرئيس أن يقترح التشريعات القانونية وهو القائد الأعلى للجيش يعيّن كبار مسؤولين الدولة وله حق العفو والتفاوض على المعاهدات، لكن هذه السلطة شكلية لان الصلاحيات بالفعل ممنوحة لرئيس الحكومة الذي يمثل الأغلبية الحزبية والانتخابية والائتلافية لمجموعة من الأحزاب التي تشكل الحكومة، وكان لاختلاف وجهات النظر بين الرئيس ورئيس الحكومة دور في الإرباك السياسي كما حصل مع استقالة ارستد بريانداعام ١٩٢٢، فالخلاف الذي نشأ كان بسبب اختلاف وجهات النظر حول السياسة الخارجية والاقتصادية[xxii].

المبحث الثاني : الوزارات المشكلة للمدة (١٩١٤-١٩١٨)

شهدت المدة الواقعة ١٩١٤- ١٩١٨ إلى هدنة ١١/ تشرين الثاني١٩١٨، ثمانية حكومات وإذا ما حللنا الواقع الفرنسي في هذه المدة القصيرة وهو يمر بظرف استثنائي نلاحظ إن الخلافات التي وقعت بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقيادة العسكرية كان حاضرة في التقلبات التي شهدها المشهد السياسي لتلك المدة، فضلا للفضائح المالية والاخلاقية المتعلقة بالوزراء دور مكمل لعملية إسقاط الحكومات، فأول حكومة لعام ١٩١٤ انهارت بسبب فضيحة تتعلق بوزير المالية في حكومة غاستون دومي_____رغ[xxiii] "Gaston Dumberg" (كانون الأول ١٩١٣- ٢ حزيران ١٩١٤) لاتهامه من قبل الصحافة الفرنسية بشبهات نشرت لتورطه بعلاقة غرامية[xxiv].

كانت للمعارضة البرلمانية والخلافات التي تحدث بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقياد العسكرية التي كانت تطالب بسلطات اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المراجع سببا آخر في إسقاط الحكومات

نتيجة لاختلاف وجهات النظر وبقت هذه الخلافات قائمة إلى نهاية ١٩١٧[xxv]. فنلاحظ ولاختلاف وجهات النظر بين مجلس النواب ووزير الحرب الكسندر مليراند الذي كان يطلب من المجلس منح قادة الجيش الصلاحيات المطلقة لإدارة الحرب من دون الرجوع للحكومة وللبرلمان، مما أدى إلى حدوث مشكلات بين الطرفين، وقد أصر مجلس النواب على إعفاء مليراند من منصبه، فاضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالة الحكومة في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٥[xxvi]. يتضح إن عملية التدخل البرلماني والخلافات بين القيادات إذ انه لا يوجد قانون واضح للفصل بين السلطات وعملية التداخل وعشوائية اتخاذ القرارات دور في الإرباك السياسي الحاصل في فرنسا.

كان لوصول جورج كليمنصو في تشرين الثاني ١٩١٧ إلى رئاسة الحكومة والذي قاد أطول حكومة لمدة الدراسة، ونتيجة للصلاحيات التي منحت له ولقوته في اتخاذ القرارات وللنتائج المتحققة في عهد حكومته قاد فرنسا إلى النصر[xxvii]، وبالتالي يتضح إن الصلاحيات الممنوحة للحكومة وعملية الفصل في اتخاذ القرارات دور في الاستقرار الوزاري، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا، لاسيما وان قادة الأحزاب المتنفذة لم ترحب بسيطرة رجل على مسار السياسة الفرنسية لهذا كانت الانتكاسة قد وقعت في أول انتخابات تشريعية بعد الحرب.

فالتوجه السياسي: الأول، بعد الحرب هو سعي الرأي العام الشعبي والسياسي إلى ضرورة التغيير لاسيما وان الدكتاتورية السياسية لحكومة كليمنصو كانت حاضرة من ١٩١٧-١٩١٩ وعلى الرغم من الحزم الذي أظهرته حكومته إلا أن التغيير كان حتمي عام ١٩٢٠، عندما اخفق كليمنصو في الترشيح للرئاسة الفرنسية، وكانت للخلافات الشخصية حاضرة في المشهد السياسي والتي أرادت التخلص من الحزم والدكتاتورية لهذا تمت الإطاحة بكليمنصو[xxviii].كان لرئيس الجمهورية بوانكاريه الدور الرئيس في عدم فوز كليمنصو برئاسة الجمهورية[xxix]، ويمكن أّن نعزو ذلك إلى اختلاف وجهات النظر حول السياسة التي اتبعها كلمينصو الذي فرض نفسه كشخصية متزمتة ودكتاتورية في فرنسا، وهذا كان يغضب الرئيس فضلاً عن الخلافات بين الرجلين لاسيما في موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان والموقف من بعض النواب الراديكاليين الذين ندد بهم كلمينصو واتهمهم بالخيانة يتضح إن التكتلات الشخصية كان لها دور في إسقاط أي حكومة قائمة أو الحيلولة دون وصول شخصية سياسية وفعالة إلى قمة السلطة[xxx].

المبحث الثالث :

لمحة تاريخية وتحليلية عن اسباب الانهيار السريع للحكومات.

كان برلمان الجمهورية الثالثة مؤسسة ضعيفة، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) الأمر الذي أدى إلى إرث من الخلافات بين الكتل المختلفة المكونة للبرلمان، في التاريخ السياسي الفرنسي، كانت الجمعية الوطنية(مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، الذي يُنظر إليه على أنه أنقى تعبير

عن الأمة والديمقراطية، والمؤسسة الأكثر أهمية في الجمهورية، تتحكم فيها الكتل الحزبية والبرامج الانتخابية الشكلية الصورية .ويمكن ايجاز لاهم الأسباب للارباك الوزاري الفرنسي:

إن عدم الاستقرار الوزاري في فرنسا ناتج عن نظام "تعدد الأحزاب". فوجود عدد من الأحزاب والذي شكلت بدورها تكتلات داخل وخارج البرلمان فيمكن أن نقسم التكتلات إلى ثلاثة تكتلات، اليسار والوسط واليمين– كل قسم يشمل عدد من الاحزاب – وعملية التوفيق بين هذه التكتلات كانت معقدة للغاية وكانت سببا في دوامة التغيير والمعارضة وسرعة تبدل الحكومات[xxxi].

ومن خلال تتبع السياسة الفرنسية نلاحظ انه كان هناك تغيير في عدد الوزراء من حكومة الى اخرى، فحكومة رينيه فيفياني[xxxii] **"Rene Viviani"** [xxxiii]،الاولى ١٩١٤–١٩١٥ تشكلت من سبعة عشر وضمت حكومته الثانية تسعة عشر وزير في ١٩١٦، ازداد العدد بحكومة بريان ١٩١٦–١٩١٧ إلى أربعة وعشرين ، وحكومة بول بانليفيه[xxxiv] **"Paul Painlevé"** ثلاثين وزير ١٩١٧، وضمت حكومة هيريوت ١٩٢٤ثمانية عشر وزيرا ، وحكومة بريان في عام ١٩٢٦ تحتوي على ٢٢ وزير، وحكومة بوانكارية ١٩٢٦ تكونت من ثلاثة عشر وزيرا ، وفي عام ١٩٢٩ في حكومة اندريه تارديو[xxxv] **"André Tardieu"** وصل العدد الى ثلاثين حقيبة وزارية ، من الواضح أنه لم يكن بسبب أي خطط لزيادة الكفاءة الإدارية، لا سيما وان حكومة بوانكاريه لعام ١٩٢٦ وبثلاثة عشر وزير انقذت فرنسا من ازمة مالية خانقة كادت ان تقضي على الفرنك الفرنسي والتي سميت في فرنسا (بمعجزة بوانكاريه لإنقاذ الفرنك)[xxxvi]. والتعليل الوحيد لهذا العدد من الحقائب الوزارية هو لترضية الاحزاب المشاركة في الائتلافات المكونة للحكومة. إذ انه لا يمكن الحصول على الأغلبية إلا بإجراء تعيينات وزارية ترضي عددًا كافيًا من النواب للحصول على دعم الأغلبية .

كان من احد أسباب الأزمات الوزارية ضغط من اللجان البرلمانية والتدخل في عمل الوزارات في عام ١٩٢٠ تم إقالة وزير المالية من قبل لجنة ميزانية البرلمان، واستقالة حكومة بريان ١٩٢٢ لم يكن بحجب الثقة من البرلمان وإنما كان من اللجان البرلمانية المسؤولة على الميزانية وعلى الشؤون الخارجية، ومعارضة من قبل رئيس الجمهورية وبعض الشخصيات السياسية[xxxvii].ولحدوث خلافات بين الحكومة ومجلس النواب حول تنفيذ خطة يونغ، تمت الإطاحة بالحكومة من قبل مجلس النواب في ٢ تشرين الأول ١٩٢٩، فاضطر رئيس الحكومة للاستقالة[xxxviii].

كان لتأثير رئيس الجمهورية الفرنسية على الموظفين حاضرا لتشكيل حكومة جديدة، من الطبيعي أنه في الوقت الذي يتم فيه دعوة رئيس جديد لتشكيل مجلس الوزراء، يجب أن يكون في إطار سياسي مستعدًا لقبول أو حتى طلب مشورة من رئيس الجمهورية وأنه يمكن لرئيس قوي للحكومة أن يصر على أن يكون له سياسته الخاصة، لكن هذا الإصرار قد يكون مكلفاً للغاية، إن الخلافات في وجهات النظر بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لها الدور الكبير في عملية إسقاط الحكومة القائمة. كما حدث

في عام ١٩٢٢ والخلافات التي وقعت بين الرئيس ميليراند ورئيس الحكومة بريانـد حول المسائل الاقتصادية والمباحثات الخارجية[xxxix].

كانت للقوائم الانتخابية وتشكيل الكتل الحزبية المحسوبية على اليمين و اليسار دور كبير في عملية الانشقاق السياسي إذ شهدت فرنسا للمدة من ١٩٢٠-١٩٣٩ خمسة انتخابات تشريعية تراوحت بين فوز الأغلبية اليمينية والتي قادت الحكم للمدة من ١٩١٩-١٩٢٤ باسم الكتلة الوطنية، لقيادة فرنسا متمثلة بسياسيين من الطراز الأول وعلى الرغم من التحالف السياسي لأحزاب اليمين إلا أن هذه المدة شهدت قيام أربعة حكومات يمينية وهذا يدل على الإرباك السياسي وعملت احزاب اليسار كمعارضة لسياسة اليمين، وبالتالي عدم وحدة الصف الفرنسي [xl].

الاضطرابات والأزمات والخلافات الحزبية والعقائدية والدينية والتعددية فضلا عن النتائج الكارثية للحرب على الرغم من خروج فرنسا منتصرة إلا أنها كانت مثقلة بالديون وعانت تراجع في كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتراجع في النمو السكاني، وكان على الحكومات الفرنسية أن تكافح من اجل ديمومة الحياة والتكيف مع الوضع الجديد، يتم رفض كل برامج الإصلاح والشغل الشاغل للأحزاب السياسية هي كيفية الوصول إلى السلطة بغض النظر عن المعارضة التي تستخدمها الأحزاب من اجل الإطاحة بالحكومة القائمة، والمهمة الرئيسة للحكومات القائمة كيفية تامين الأمن الذي يطالب به الفرنسيين، وبالتالي انعكست على عمل الحكومات نظرية الهاجس الأمني والغزو الألماني المحتمل، لذلك أهملت البرامج الإصلاحية الداخلية لاسيما الاقتصادية مما أدى إلى نشاط المعارضة في عملية إسقاط الحكومة القائمة وهذا ما حصل في المعارضة اليسارية من احتلال الكتلة الوطنية لاقليم للرور الالماني عام ١٩٢٣[xli]. إذ وظفت كل إمكانياتها من اجل معارضة سياسة الكتلة الوطنية وقد وصلت الحالة إلى أن بعض الشيوعيين اتجهوا إلى منطقة الرور وأعلنوا صراحة رفض الإجراءات السياسة الفرنسية مما دفع الحكومة لالقاء القبض على عشرات القادة من الحزب وتم سجنهم ومحاكمتهم بتهمة التآمر [xlii].

كان لعدم وجود قاعدة شعبية للأحزاب، العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والتفضيل السياسي أشبه بالمعدوم لاسيما انشغال الناس بظروف البناء والمعيشة دور وإن الشغل الشاغل للناس هو كيفية تامين الأمن من الخطر الالماني الوشيك. وما دامت الحالة الأمنية مستقرة فلم يكن هناك اعتراض على أي حكومة تكون على رأس السلطة، باستثناء انتخابات عام ١٩٢٤كان للرأي الشعبي دور في عدم انتخاب أحزاب اليمين وخسارتهم الانتخابات بسبب المعارضة الشعبية للضرائب التي فرضت من قبل الكتلة الوطنية مما ساهم ذلك في سقوط حكومة بوانكاريه. وكان للرأي العام وقفة جادة عام ١٩٢٨ حينما منحوا أصواتهم لأحزاب اليمين ولأسباب تتعلق ببرنامج بوانكاريه الإصلاحي[xliii].

وكانت التدخلات الخارجية حاضرة على المشهد السياسي، ففي انتخابات عام ١٩٢٤[xliv] شكل اليسار تكتل سمي اتحاد اليسار سعى التكتل إلى رص الصفوف من اجل الوصول إلى السلطة وتحالف

مع الشيوعيين وهدفه إسقاط أحزاب اليمين، وإنها أخذت التعليمات من الأممية الثالثة[xlv] **"Third International"** من موسكو والتي حتمت ضرورة وصول اليسار إلى الحكم، وما أن تحققت الغايات ووصول اليسار الى السلطة حتى أخذت أحزاب اليمين تعمل على إسقاط الحكومة اليسارية والتي سقطت قبل الفصل التشريعي وهذا احدث إرباك واسع في الداخل الفرنسي[xlvi].

كانت الانتخابات تؤثر على شكل الحكومة وتحدث تحولات جذرية في ميزان القوى في مجلس النواب، يمكن لإدارة جديدة إجراء تغيرات في شكل الحكومة فانتخابات عام ١٩٢٤ أفسحت المجال أمام القوى اليسارية للسيطرة على مجلس النواب، وهذه العملية أحدثت إرباك سياسي فرئيس الحكومة اليسارية هيريوت الذي خلف بوانكاريه انتهج سياسة مغايرة سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، إلا أن الإرباك الذي نشأ أن هيريوت وجد نفسه مقيدًا بعدم رغبة الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية في التحرك إلا في المسار الذي انتهجه بوانكاريه سابقا، وعندما أصبح الأخير رئيسًا للوزراء بعد عامين حصل على تصويت بالثقة من نفس البرلمان الذي رفض الصلاحيات الكاملة لتكتل اليسار[xlvii].وكان الوزراء الأكثر نجاحا هم أولئك الذين كانوا أكثر احتراما لرغبات البرلمان. ومن أراد العودة إلى منصبه كان في أغلب الأحيان يستقيل من الحكومة، لأن الصدام مع النواب من شأنه أن يدمر حياته المهنية. وبالتالي فإن الطموح شجع على عدم الاستقرار بشكل أكبر([xlviii]).

كان للنفوذ الاقتصادي والرأسمالي الفرنسي لاسيما سيطرة ال ٢٠٠ أسرة على مقدرات بنك فرنسا دور كبير في عملية إسقاط الحكومة التي تتعارض مع سياسة البنك المصرفية، والى ٢٠٠ أسرة هي تؤلف المجلس العام لبنك فرنسا، هذا المجلس أنشأه مرسوم نابليون بونابرت والذي يضم المائتين من حاملي اكبر الأسهم في بنك فرنسا ولهم الحق وحدهم من بين المساهمين الذي يبلغ عددهم ٤٠الف مساهم، حق انتخاب حكام البنك الاثنا عشر ويتم اختيار ستة منهم للصناعة والتجارة، والستة الآخرين للمالية والصيرفة، ويعمل معهم ثلاثة ضباط خزينة موظفون مختصون بشعبة إصدار النقد، أن هؤلاء وحدهم يشغلون ١٥٠ مديرية في الصناعة والصيرفة، وهم بهذا النوع من التزاوج الكتلي يؤلفون ما تصح تسميته " مجلس أسرة" الطبقة المالية الثرية الحاكمة في فرنسا. وتسيطر المديريات المائة والخمسون التي يشغلونها على ما يقارب المائة شركة من الشركات الكبرى، منها ٣١ شركة بنوك و٨ شركات تأمين، أما الشركات الصناعية فتشمل ١٢ مشروعا كيمائيا و٨ شركات تعدين و٧ شركات حديد وفولاذ ، وتتألف مديريات النقل الخاضعة لهم من ٩ شركات سكة حديد و٨ شركات ملاحة. فضلا عن ذلك يسيطر بنك فرنسا على مصرفين هما بنك " **باريس والأراضي المنخفضة**" وبنك " **الاتحاد الباريسي**" وتوجد أربع مصارف كبرى من بنوك الائتمان تجمع كل توفيرات صغار المستثمرين وهي " **بنك ائتمان ليون**" و" **بنك الشركة العامة**" و "**بنك الائتمان الصناعي**" و" **بنك حساب الخصم**" ولهذه المصارف مديرياتها المرتبطة مباشرة مع بنك فرنسا، أما الجانب الصناعي لهذه الطبقة الثرية فتؤلفه كتل عديدة

أشهرها " **لجنة صناعة الحديد**" وتسمى " **جمعية ملوك الحديد**" وتملك جريدة "الطان" اكبر الصحف الفرنسية وبإمكان هذه الجمعية أن ترشي أكثرية الصحف الفرنسية والكثيرين من الصحفيين[xlix] .

وبناءً على ما ذكرناه يتضح لنا أن ال ٢٠٠ أسرة التي تسيطر على هذا المركز الرئيسي في بنك فرنسا وعلى كافة المصالح التجارية والصناعية والمصرفية والصحفية، وقد كان اثر سلطانها على الحكومة الفرنسية ومقدرتها على إسقاط كل حكومة تعارض أوامرها ومصالحها، ومن أمثلة ذلك انه حينما اتجه الرأي العام الفرنسي نحو اليسار في الانتخابات العامة لعام ١٩٢٤وشكّلل اليسار الحكومة لم يدم حكمهم لمدة عشرة أشهر فسقوط اتحاد اليسار الفائز في تلك الانتخابات كان بترتيب من الرأسمالية الفرنسية[l].

أن ما حدث في المدة الواقعة من ١٩٢٤-١٩٢٦ وكثرة تبدل الحكومات احدث أرباك وانقطاعا للخدمات الإدارية، فالحكومة القائمة كان شغلها الشاغل عملية الحفاظ على السلطة وبالتالي تركت الخدمات الإدارية والخدمية، واتجهت كيفية الحفاظ على قيمة الفرنك الفرنسي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، والذي انعكس ذلك على وزارة المالية والصراع الحزبي الذي نشأ إذ تدخل بنك فرنسا في استقالة عدد من وزراء المالية منهم كايلو في حكومة بنلفييه لعام ١٩٢٥ مما تسبب في سقوط الحكومة القائمة وكان النزاع الوزاري كبير إذ شهد عام ١٩٢٥ تغير في وزارة المالية لأكثر من خمسة وزراء [li] .

كانت السياسة الدينية والاجتماعية حاضرة في الإرباك السياسي فتطبيق القوانين الصارمة للعلمانية في مناطق الالزاس واللورين التي انضمت إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى احدث معارضة لتلك السياسة مما دفع إلى تشكيل منظمات تعارض تلك السياسة وتعمل على إسقاط الحكومة القائمة، كانت فرنسا أكبر بلد كاثوليكي، ووفقاً لإحصائية تعود إلى عام ١٩٠١ شكّل الكاثوليك نسبة (٩٨.٤%) من سكان فرنسا، كانت العديد من قوانين حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة معادية لرجال الدين (الإكليروس)، وجدت المؤسسة الفرنسية نفسها منقسمة فالتقليديون داخلها شددوا على ضرورة تمسك الجمهورية بالمبادئ العلمانية، كما كان في الماضي بوجه الملوك الذي حكموا وفق نظرية الحق الإلهي، أبقت القوانين الفرنسية عهد الكتلة الوطنية (١٩٢٠ – ١٩٢٤)، إقليما الألزاس واللورين اللذان كانا ضمن ألمانيا حينما تم فصل الكنيسة عن الدولة في عام ١٩٠٥، بنظام الكونكوردات الذي يسمح لرجال الدين بتلقي الرواتب من الحكومة، وتمنح أيضًا إقليما الألزاس واللورين صفة رسمية للتنوع المذهبي، فكانت: اليهودية، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، واللوثرية والكالفينية [lii].

بقاء الوزراء في مناصبهم وكأنها ارث يربك العملية السياسية إذ أن الوجوه تكون نفسها على الأغلب وبالتالي تكون عملية الاتفاقات والتنازلات حاضرة ويحدث عادة أنه عندما يتم تشكيل حكومة جديدة يبقى ٥٠ في المائة من وزراء الحكومة السابقة في وظائفهم ، ويغير ٢٥ في المائة وظائفهم لكنهم يظلون في مناصبهم ، ويحول ٢٥ في المائة فقط أماكنهم إلى القادمين الجدد. وبالتالي هذا يعني انه لا يتم تحديث السياسات والبرامج الحكومية وبالتالي يكون سقوط الحكومات ظاهرة طبيعية[liii].

أزمة الحكومات الفرنسية هي لعبة نزاع وزاري يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وعلى الرغم من امتلاكها مائة و ثمانية حكومة في سبعين عامًا، إلا أن رؤساء الحكومات كانوا يتداولون السلطة سياسيين محدودين يتناوبون على رئاسة الحكومة، ويجوز لرئيس الحكومة أن يرأس حكومات متعاقبة، وفي بعض الأحيان وعند معارضة البرلمان لوزير ما فأن رئيس الحكومة يكون مضطر إلى تغير وزير من اجل البقاء في رئاسة الحكومة، فضلا إلى المعارضة الحزبية، ومن اجل الحفاظ على ثقة مجلس النواب كانت عملية إقالة وزير وتبديله بآخر من سمات السياسة الفرنسية [liv].

كان الإرباك الحكومي واضح من خلال تعيين الوزير عن طريق الترشيح من قبل الحزب الذي يفرض الشخص لتمثيله في الحكومة، فضلا إلى عدم وجود الخبرة الكافية للوزير في الوزارة التي يشغلها، أن معدل التغير يتم بشكل نسبي في المناصب إذ أن الحقائب الوزارية تتغير كثيرًا، فالوزير الذي كان يشغل وزارة التجارة ربما يتحول إلى وزارة المستعمرات، وعند تشكيل حكومة جديدة يمكن لنفس الوزير أن يشغل وزارة التعليم العام. من الواضح أن مثل هذا التحول في المناصب الوزارية يؤدي إلى عدم الاهتمام بالخطط لسير عمل الوزارة وتكون المحسوبية وعدم توفر الكفاءة في الوزارات[lv].

كان في كل وزارة وكلاء وموظفين متخصصين دائمين يرأسهم الرؤساء السياسيون اما الوزراء الذين تقلدوا المناصب حسب الاستحقاق الانتخابي ويشرفون على مكاتب المتخصصين هذا يعني أن "قيمة الرؤساء السياسيين للإدارات الفرنسية تعمل على تنسيق وتمشية أمور الوزارة ولا يتم تبديل عمل الوكلاء بسبب تغير الوزير قد يكون الوزير الجديد عابرًا لدرجة أنه لن يظل في منصبه لفترة كافية لتعلم الموضوعات داخل وزارته [lvi].

كانت الخبرة الوزارية المتوسطة لأعضاء الحكومة مهمة جدا لم يكن هذا المتوسط أقل من خمسة عشر شهرًا ونصف. تضم وزارة الاتحاد الوطني لحكومة بوانكاريه في تموز ١٩٢٦ وزراء يتمتعون بخبرة متوسطها أربع سنوات في الحكومات السابقة. وتضمنت خمسة رؤساء وزراء سابقين، وكان لحكومة الوحدة الوطنية لبونكاريه ١٩٢٦ أربعة من أعضاء مجلس الشيوخ وخمسة عشر نائبا وكذلك حكومة تارديو تشرين الثاني ١٩٢٩ كان فيها عشرة وزراء في حكومة سابقة، وكان اغلب الوزراء هم من البرلمانيين الجدد الذين لا يمتلكون المؤهلات الإدارية وهو ما يطلق عليه أعمدة الحكومة. يمكن لكل رئيس وزراء تحديد النسبة التي يرغب فيها، ولكن بما أن مهمته الرئيسية هي الحفاظ على ثقة البرلمان، فهو يميل إلى إلقاء معظم مناصبه على تلك الهيئة إنه مضطر إلى تقسيم المناصب الوزارية من اجل الحصول على التصويت بالثقة للقوانين التي تتخذها الحكومة، هذا يعني إن رئيس الحكومة يختار وزراء من احزاب ممثلة في الهيئة التشريعية ليكون سندا له في الجمعية الوطنية أثناء التصويت بالثقة للحكومة. وإذا حدث وان عارض احد الوزراء أو الحزب المنتمي للحكومة أي قرار يؤدي إلى حجب الثقة من الحكومة القائمة عن طريق ذلك الحزب[lvii]

كان البعض من الوزراء الذين يصلون إلى الحكومة وكما يقول لويس بارتو، "يمكن أن يكون الشخص قابلاً للخدمة لأنه عضو بحزب أو كتلة أو مرشح من قبلهما، ولم يسبق له إلقاء خطاب أو كتابة تقرير، فيحدث إرباك في القرارات الحكومية المتخذة وبالتالي تكون الحكومة معرضة إلى السقوط ، و عملية تشكيل حكومة معرضة للفشل بسبب الخلافات حول وكيل وزارة ثانوي [lviii].

كان للمؤتمرات الحزبية الانقلابية دورا في عمل الحكومة واسقاطها، فالحزب يسعى إلى عقد مؤتمر وغايته اتخاذ القرارات لغرض إفشال أعمال الحكومة القائمة وتبعا للمصالح الشخصية فما حدث في حكومة بنلفييه عام ١٩٢٥ ففي المؤتمر للحزب الراديكالي الذي اجتمع في نيس والذي اجمع فيه على معارضة خطط وزير المالية كايلو الغير منتمي للحزب، مما اضطر رئيس الحكومة الراديكالي إلى الاستقالة قبل اجتماع الجمعية الوطنية لانه خضع للضغط من قبل حزبه من اجل التخلص من وزير المالية، مما أدى إلى إسقاط الحكومة.

وما حدث في وزارة بوانكاريه الوطنية في انقلاب الغضب ١٩٢٨" (انقلاب انكرس) **"Coupd Angers"**[lix]. أعضاء الحكومة كانوا جميعا حريصين على بقاء بوانكاريه في منصبه. وبناء على طلب من الحزب الراديكالي صدر قرار حزبي باستقالة أربعة وزراء من الحكومة وبالتالي اضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته لرئيس الجمهورية[lx]

كان لمحاولات السلطة التنفيذية في الإصلاحات الدستورية لحل الهيئة التشريعية وطلب إجراء انتخابات جديدة يدفع بالجمعية الوطنية إلى حجب الثقة من الحكومة، ومن المؤكد أنه لو تعرض مجلس النواب للتهديد بالحل، فيكون هذا التشريع نقطة ضغط على السلطة التشريعية في عدم تمكنها من معارضة الحكومة القائمة وكان ذلك سببا في الخلافات التي كانت تحدث بين السلطة التشريعية والتنفيذية[lxi].فسقوط حكومة تارديو الاولى عام١٩٢٩،إذ أثيرت شبهات حوله لمحاولته تعزيز السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، للتغلب على انشقاق الجناح اليميني، ذلك اثار انتقادات عنيفة من جانب الطبقة السياسية التقليدية مما حدى بالجمعية الوطنية بحجب الثقة من الحكومة القائمة [lxii] .

ومن ابرز القضايا التي عانت منها فرنسا هي الفضائح المالية والتي عملت على تغيير في رئاسة الحكومات ودورها على اداء الحكومات الفرنسية ففضيحة وستريك[lxiii] **"Oustric Affair"** فضيحة سياسية ومالية تعرضت لها حكومة أندريه تارديو الثانية عام ١٩٣٠، ومع أن رئيس الحكومة لم يكن متورطا بهذه القضية؛ لكنه خسر الأغلبية في مجلس الشيوخ، واضطر الى تقديم استقالته[lxiv].

وكانت الخلافات السياسية حاضرة ما بين احزاب اليمين واليسار والتي كان ضحيتها حكومة بيير لافال[lxv] **Pierre Laval** عام ١٩٣٢ ، طلب رئيس مجلس الشيوخ ألبيرت فرانسوا ليبرون[lxvi] **"Albert François Lebrun"** ، التصويت على استجواب الحكومة القائمة أو إقالتها وخسر لافال أغلبية المصوتين، إذ صوت ١٣٤ لصالحه بينما صوت ١٥٧لإقالة الحكومة[lxvii]، على

الرغم من الانجازات التي قامت بها الحكومة في مجال الديون الخارجية ومواجهة اثار الازمة الاقتصادية العالمية[lxviii].

وما حدث منذ أيار ١٩٣٢ إذ أنَّ الأحزاب اليسارية لم تتوافق على سياسة مشتركة وخاصة في المجال المالي، كما أن السياسيين الذين يشكلون الحكومات سرعان ما يقدموا استقالاتهم بسبب الإرباك السياسي الحاصل، إذ لم تمض عشرة أشهر على تشكيل ادوارد دالاديه حكومته الأولى، قدم استقالته في ٢٤ تشرين الاول١٩٣٣ وشكل البرت سارو الحكومة (٢٦ تشرين الأول -٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٣) الذي لم تدم حكومته إلا أسبوعان بسبب الخلافات السياسية، وقد انعكس هذا الإرباك السياسي على الشعب الفرنسي الذي أصبح ساخطاً بشكل كبير على حكوماته، وظهرت على الحكومة ميلها نحو اليسار ونتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية والفضائح المالية، وتزامنت في عهد حكومة كاميل شاوتيمبس **"Camille Chautemps"** [lxix] (١٨٨٥_١٩٦٣) فضيحة مالية مدوية بداية عام ١٩٣٤ إذ تفجر هذا السخط نتيجة لفضيحة ستافيسكي المالية**"Stavisky affair"** [lxx]وقد اتهم فيها الكثير من السياسيين، نتج على إثرها اضطرابات كبيرة في فرنسا .

وكان الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حاضرة اذ قدم رئيس الحكومة دوميرغ مشروع إصلاح دستوري في تشرين الاول ١٩٣٤أمام مجلس النواب، نص على إمكانية أن يتمكن رئيس الدولة من حل مجلس النواب دون إشعار من مجلس الشيوخ، وأمكانية اقرار الميزانية او تمديد العمل بها بدون موافقة البرلمان، والمطالبة بحق التصويت للنساء، والتصويت على القرارات التشريعية، وطالب رئيس الحكومة بالحد من الإضراب لموظفي الخدمة المدنية اذ عملت احزاب اليسار ولتصميمهم بالدفاع عن المؤسسات الجمهورية والنظام البرلماني، على عقد مؤتمرا في نانت يوم ٢٥ تشرين الأول، صرح إدوارد هيريوت رئيس الحزب الراديكالي قائلا:" **لا يجب أن نكون سببا في تمزق "الهدنة"- يقصد الحكومة الوطنية**" الا انه وفي مؤتمر أراس (٢-٤ تشرين الثاني ١٩٣٤) تم اتخاذ قرار برفض اصلاح القوانين المناهضة للجمهورية والتي تمس القوانيين الدستورية، وفي ٨ تشرين الثاني صوت البرلمان الفرنسي بحجب الثقة عن الحكومة، وتم رفض مقترح مشروع الاصلاح الدستوري، واجبر دوميرغ إلى الاستقالة في٨ تشرين الثاني ١٩٣٤[lxxi].

كان لانتخابات ١٩٣٦ دور في وصول احزاب الجبهة الشعبية اليسارية الى الحكم، ولأول مرة في تاريخ فرنسا يشكل الحزب الاشتراكي الحكومة برئاسة ليون بلوم[lxxii] **"Léon Blum" (حزيران ١٩٣٦ - حزيران ١٩٣٧)**،شهدت فرنسا عملية اصلاح اداري ومالي -حسب ما فسرته احزاب اليسار- لإرضاء شريحة واسعة من المجتمع الفرنسي لا سيما العمال[lxxiii]. كانت احزاب اليسار بكل مكوناتها تسعى الى التمسك بالسلطة وكانت غافلة على ان البرامج الاصلاحية قد اثرت سلبا على فرنسا سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا واقتصاديا، وقد أدت النتائج الاصلاحية إلى ارتفاع الأسعار، وتفاقم العجز الخارجي، وكانت الأسعار الفرنسية أقل قدرة على المنافسة، لذا أجبرت الحكومة على التخلي عن سياسة الدفاع عن

الفرنك[lxxiv]، فضلا الى العداء الذي اخذت تكنها الاحزاب والمنظمات اليمينية ضد السيار، وعدت الاتجاهات المحافظة السياسة التي تتبعها الجبهة الشعبية كارثة اقتصادية بالنسبة لفرنسا. وبدأت البنوك بالتحرك لإفشال البرنامج الحكومي وهي احدى وسائل الضغط التي استخدمها الطبقة المالية الفرنسية؛ ونتيجة الخلافات بين احزاب اليمين والجبهة الشعبية اضطر بلوم على الاستقالة [lxxv].

وكلف رئيس الجمهورية ألبيرت فرانسوا ليبرون[lxxvi]**"Albert François Lebrun"**، كاميل شوتيمبس بتشكيل الحكومة**(٢٩حزيران ١٩٣٧ –١٤ كانون الثاني ١٩٣٨) الذي**[lxxvii] قرر تشكيل حكومة راديكالية–اشتراكية، مشابهة للحكومة السابقة[lxxviii]، وصرح الراديكاليين في مؤتمر عقدوه في مدينة ليل اعلنوا فيه**((ان الحزب الراديكالي لا ينوي الان قبول فكرة التحالف مع أحزاب اليمين))** [lxxix]، لذلك شن ماليو فرنسا حملة ضد قيمة الفرنك سبب الارتفاع الحاد في الأسعار وزيادة البطالة، اندلعت العديد من الإضرابات، وطلب رئيس الحكومة من المضربين العودة إلى العمل، لكنهم رفضوا، مما اضطره بطلب المساعدة من بنك فرنسا، لمواجهة الازمة المالية، ونتيجة لذلك طلب الحزب الاشتراكي من الوزراء الاشتراكيين في ١٣ كانون الثاني الاستقالة، رافضين دعم رئيس الحكومة في البرلمان، اعلن شوتيمبس عن نيته في مطالبة البرلمان بالسلطات الكاملة، وتنفيذ سياسة التقشف، وتعطيل الاصلاحات الاجتماعية وتخفيض الرواتب التقاعدية والبدلات الاسرية يحذر النواب الاشتراكيون من أنهم لن يصوتوا بالثقة[lxxx]، مما ادى الى استقالة الحكومة في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨[lxxxi].اتهم الشيوعيون رئيس الحكومة بالتنصل والهروب من المسؤولية[lxxxii]**تنبأت أحزاب اليمين نهاية التحالف الاشتراكي الراديكالي في الجبهة الشعبية** "[lxxxiii] .

وكان لمجلس الشيوخ دورا في ارباك تشكيل الحكومات اذ كلف الرئيس ليبرون، ليون بلوم بتشكيل حكومة ذات وحدة وطنية، الا ان الاحزاب اليمينية رفضت ان تكون تحت قيادة الاشتراكي بلوم[lxxxiv]، وتم التصويت بالثقة في البرلمان لحكومة بلوم في ١ نيسان ١٩٣٨ [lxxxv]،الا ان مجلس الشيوخ في ٨ نيسان ١٩٣٨رفض منح الحكومة الصلاحيات بأغلبية ٢١٤ صوتًا مقابل ٤٧ صوتا وقرر بلوم ، الاستقالة في ١٠ نيسان ١٩٣٨[lxxxvi].

كلف ادوارد دالاديه بتشكيل الحكومة (١٢نيسان ١٩٣٨–١١ ايار١٩٣٨)[lxxxvii] اذ استعان دالاديه بعناصر من الوسط ، وميوله لليمين، وتقريبه المعتدلين وابعاده أحزاب اليسار وكانت هذه الحكومة بداية الانشقاق الكبير في الجبهة الشعبية الفرنسية[lxxxviii].

وشكل ذلك الضربة الحاسمة لنهاية حكم اليسار في الجمهورية الفرنسية الثالثة، واتساع حدة الخلافات ما بين الأحزاب. وكانت هذه اخر حكومة تدخل بها فرنسا احداث الحرب العالمية الثانية.

الخاتمـــــــــة

- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي نتيجة عدم التوافق السياسي والايديولوجي، بين أعضاء الحكومات التي تشكلت، إذ بلغ عدد الحكومات التي تشكلت في عهد الجمهورية الثالثة مائة وثمانية حكومة للمدة من ١٨٧٠-١٩٣٩.
- المدة التاريخية للجمهورية الثالثة من ١٨٧٠-١٩٣٩ واسعة لهذا ارتأينا ان نبحث بالمدة ١٩١٤-١٩٣٩وفتحنا مجال الى دراسة عدم الاستقرار الوزاري من ١٨٧٠-١٩١٤ كموضوع يمكن الخوض فيه مستقبلا .
- القوانيين الدستورية لعام ١٨٧٥ كانت مختصرة لان اغلب الساسة كانوا يأملون بعودة النظام الملكي على حساب النظام الجمهوري .
- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أثرت سلبا على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- دور الأحزاب في العملية السياسية الفرنسية.
- كانت السياسة الدينية والاجتماعية حاضرة في الإرباك السياسي
- كانت الفضائح المالية والأخلاقية الدور في الارباك الوزاري الذي شهدته فرنسا .
- سيطرة بنك فرنسا على المقاليد المالية كان له الدور بتسيير الامور السياسية والتدخل بالعمل الحكومي.
- نظام الانتخابات المعتمد له دورا في الارباك السياسي لما يتبعه من تسويات واتفاقات سياسية للوصول الى هرم السلطة.
- كان معدل تغير الوزراء أو تنصيبهم في وزاراتهم تتم عن طريق الحصص الانتخابية وبالتالي تتحكم بالعملية الأحزاب المتنفذة، وان الإرباك الحكومي واضح من خلال تعيين الوزير عن طريق الترشيح من قبل الحزب الذي يفرض الشخص لتمثيله في الحكومة.
- تعالت الاصوات لتشكيل تكتل وحدوي لأحزاب اليسار من اجل جبهة موحدة واستلمت الحكم في فرنسا عام ١٩٣٦.والتي عملت بالضد من أحزاب اليمين مما تسبب بارباك سياسي اجتماعي اقتصادي وعسكري.
- سعت قوى اليسار إلى رص الصفوف من اجل الوصول إلى السلطة وتحالفت مع الشيوعيين وهدفها إسقاط أحزاب اليمين، ولم تستبعد أن تعاونت مع قوى خارجية وهي الأممية الثالثة .
- من عام ١٩٣٦ وتسلم اليسار السلطة زادت الخلافات في الداخل الفرنسي مما دفع احزاب اليسار الى تبني اصلاحات من وجهة نظرها، الا انها كانت سلبية على البنية التحتية الفرنسية.
- الخلافات بين السلطة التشريعية والتنفيذية سببت ارباكا سياسيا كبيرا للداخل الفرنسي.

الهوامش

(i) في فرنسا كانت تسمى وزارة ورئيس وزراء اما بقية الدول فكانت تسمى حكومة ورئيس الحكومة. وفي البحث ستذكر عبارة وزارة او حكومة للدلالة على قيام حكومة وكابينة وزارية في فرنسا.

(ii) William Fortescue، The Third Republic In France (1870 – 1940)، Conflicts And Continuities، Routledge، 2002، P. 8.

(iii) جورج كليمنصو : (١٨٤١ – ١٩٢٩)، محامي وصحفي وبرلماني وسياسي محترف، قضى معظم حياته بالمعارضة والنقد اللاذع، وكان رجلاً مميزا بثقافته العامة الواسعة وفهمه العميق للطبيعة البشرية، وكان عضواً في مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٠٢، ووزيراً للشؤون الداخلية بين عامي (١٩٠٦ – ١٩٠٩)، ورئيساً للوزراء في تشرين الأول ١٩٠٩، وهي المواقع التي أكسبته لقب "الشرطي الأكبر في فرنسا"، بعد قمعه المضربين في عام ١٩٠٧ و١٩٠٨، وقد اتصف بالمهارة الدبلوماسية، واشتهر بلقب (النمر) لشراسته في الهجوم على خصومه السياسيين، وقد عاصر حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا ثم شغل منصب رئيس الوزراء مرة أخرى عام سنة ١٩١٧ م وعاصر سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، وجعله كل ذلك ناقماً على الألمان شانه في ذلك شان معظم الفرنسيين، وعندما عقد مؤتمر السلام كان كليمنصو يناهز الثمانين من العمر، توفي عام ١٩٢٩. للتفاصيل ينظر:

Every Man's Encyclopedia، London، 1958، Vol. 3، P.52.

(iv) رايموند بوانكاريه: (١٨٦٠ – ١٩٣٤ / ١٩١٣ – ١٩٢٠)، سياسي ورجل دولة فرنسي، ولد في بار – لو – دوك في اللورين، وغادرها حينما احتلها الألمان عام ١٨٧١، كان لهذه التجربة تأثيراً كبيراً عليه، تميز بالقومية الفرنسية المتحمسة، اكتسب مكانة كمحامي جمهوري، انتخب كنائب عام ١٨٨٧ وكسيناتور عام ١٩٠٣، كانت له علاقات حزبية اكتسب من خلالها سمعة طيبة، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي (١٩١٢ –ك ١٩١٣)، ودعا إلى تحسين العلاقات مع بريطانيا وروسيا، وأكد على ضرورة امتلاك فرنسا جيش قوي، وانتخب عام ١٩١٣ كرئيس لفرنسا لمدة سبع سنوات. للتفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker & Priscilla Mary Roberts، World War I، A Student Encyclopedia، Oxford، England، 2005، Vol. I، P. 1446 ; Every Man's، 1958، Op. Cit.، Vol. 10، P.100 ; E. M. Horsley، Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia، London، 1964، P.212.

(v) إدوارد هيريوت: (١٨٧٢ – ١٩٥٧)، سياسي فرنسي تولى رئاسة الحزب الاشتراكي الراديكالي عام ١٩١٦ ، شغل منصب وزير الأشغال العامة خلال الحرب ورئيس الحزب الراديكالي من عام ١٩١٩ وحتى وفاته، شغل منصب رئيس مجلس النواب بعد انتصار اتحاد اليسار في عام ١٩٢٤، استقال في عام ١٩٢٥، ثم عاد إلى رئاسة الحكومة لبضعة أيام في تموز ١٩٢٦، وأصبح وزير التربية والتعليم في حكومة بوانكاريه عام ١٩٢٦، كان مرة أخرى رئيساً لمجلس النواب من حزيران إلى كانون الأول عام ١٩٣٢، ووزيراً في حكومات دوميرغ وفلاندين ولافال بين عامي (١٩٣٤ – ١٩٣٦)، ورئيس لمجلس النواب في الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦، وعاد لحكومة فيشي، وضع تحت الإقامة الجبرية عام ١٩٤٢، وسُجن في ألمانيا بين عامي (١٩٤٤ – ١٩٤٥)، وبعد الحرب انتخب رئيساً للحزب الاشتراكي الديمقراطي ولمجلس النواب حتى عام ١٩٥، توفي عام ١٩٥٧.للتفاصيل ينظر:

E. M. Horsley، Op. Cit.، P.373.

(vi) **فريدريك فرانسوا مارسال:** (١٨٧٤ – ١٩٥٨ / ٨ حزيران ١٩٢٤ – ١٥ حزيران ١٩٢٤)، سياسي فرنسي، ولد في اللورين، درس في الأكاديمية العسكرية بكلية سان سير (١٨٩٤ – ١٨٩٦)، متخرجاً برتبة ملازم ثانٍ، استقال من الجيش وتفرغ للقطاع المصرفي وصار مديراً عاماً للبنك الصناعي والتجاري والاستعماري الخاص في ليون عام ١٩٠٦، شغل منصب رئيس مجموعة الدراسات المالية والاقتصادية في حكومة جورج كليمنصو، صار مدير بنك الاتحاد باريس عام ١٩١٩، عين خبيراً مالياً في الوفد

الفرنسي في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، وانظمّ بعدها للاتحاد الجمهوري، شغل منصب وزير المالية في حكومات الكتلة الوطنية (١٩٢٠ – ١٩٢٤)، توفي في ٢٠ أيار ١٩٥٨. للتفاصيل ينظر:

Dctionnaire Des Parlementaires Français 1889 – 1940، Tom. 5، PP.1734 – 1735.

([vii])A. Soulier, Ministerial Instability under the Three-Year Republic 1871–1938 , paris, 1939,p 221.

([viii]) أريستيد بريان : سياسي وديبلوماسي فرنسي ١٨٦٢ –١٩٣٢ ولد في باريس. تولى رئاسة الوزارة في الجمهورية الفرنسية الثالثة ست مرات،تولى العديد من المناصب الوزارية مثل العدل، والداخلية، والحرب، إضافة إلى وزارة الخارجية التي كان يتولاها غالباً في الحكومات التي يرأسها.تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٢٦ مناصفة مع جوستاف ستريسمان وزير خارجية ألمانيا لعملهما على إعادة العلاقات الألمانية الفرنسية إلى مجراها الطبيعي وعمله لترويج ميثاق بريان كيلوج.

/https://ar.wikipedia.org/wiki

([ix]) سياسي فرنسي راديكالي ، ولد عام ١٨٧٢ كان حاكماً للهند الصينية الفرنسية للفترة من (١٩١٢–١٩١٩) ثم شغل منصب رئيس الوزراء مرتين في الجمهورية الثالثة ، الاولى (٢٦ تشرين الاول – ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٣) ، والثانية (٢٤ كانون الثاني – ٤ حزيران ١٩٣٦) ، توفي ١٩٦٢ . للتفاصيل ينظر:

Gilberte Lang، Albert Sarraut Minisre des Colonies، S.d.، France،p. 2983.

([x]) لويس بارثو: (١٨٦٢ – ١٩٣٤) سياسي فرنسي، صار نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام ١٨٨٩، ورئيسا للوزراء من ٢٢ آذار ١٩١٣ – ٢ كانون الأول ١٩١٣، وبدعم من رئيس الجمهورية بوانكاريه تمكن استئناف مشروع سلفه برياند، لزيادة مدة الخدمة العسكرية لثلاث سنوات والذي أقره مجلس النواب في تموز عام ١٩١٣، ودوره في السياسة الاجتماعية, في تموز ١٩١٣ اقترح قانون بدلات للأسر التي لديها أطفال، صار نائباً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٣٠ وزيراً للحرب في حكومة ثيودور ستيغ، وقد بقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٣١، وعين في عام ١٩٣٤ وزيراً للخارجية في حكومة غاستون دوميرغ، ولم يستمر طويلاً في هذا المنصب إذ تم اغتياله مع الملك الكسندر ملك يوغوسلافيا خلال زيارة الأخير لفرنسا في عام ١٩٣٤. للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971, P.206.

([xi]) جورج ليغ : (١٨٥٧–١٩٣٣/ ٢٤ايلول١٩٢٠–١٢ كانون الثاني١٩٢١) سياسي ومحامي فرنسي بدأ مسيرته السياسية كنائب عمدة فيلنوف سور لوت وعمره ٢٦ عامًا كان يتردد على الأوساط الأدبية حيث قدم أول مقالاته الشعرية عام ١٩٠٠، وشغل المناصب الحكومية كوزير للتعليم العام والفنون الجميلة ١٨٩٤ ووزيرا للداخلية ١٨٩٥ ووزير التعليم والفنون الجميلة ١٨٩٨–١٩٠٢, ومن أهم أعماله إصلاح التعليم الثانوي عام ١٩٠٢، تقلد منصب وزير المستعمرات ١٩٠٦, وهو أحد الأعضاء الفخريين في الجمعية الوطنية للفنون الجميلة في عام ١٩١٣, وعلى الرغم من أنه كان يبلغ من العمر ٥٨ عامًا ، أصبح جورج ليج قبطانًا عام ١٩١٤ ، لكنه سرعان ما تم استدعاؤه إلى باريس كرئيس للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، في عام ١٩١٧ كلفه كليمنصو بوزارة البحرية, توفي عام ١٩٣٣. للتفاصيل ينظر:

Jean Delvert, Georges Leygues, Grand serviteur de la République , Editions d'Albret, 2014, 287.

([xii]) الكسندر ميليراند: (١٨٥٩ – ١٩٤٣)، محامي وسياسي فرنسي، تسلم مناصب متعددة، أصبح زعيم اليسار الجمهوري في عام ١٨٨٥، وفي عام ١٩٠٩ شغل منصب وزير الإشغال العامة، وتقلد رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية سوية، وأصبح رئيساً للجمهورية بين عامي (١٩٢٠ – ١٩٢٤)، اجبره المرض على الاستقالة من رئاسة الجمهورية في عام ١٩٢٤. للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica، Vol. I، PP. 344 – 345.

([xiii])A. Soulier, Op, Cit., p233.

([xiv]) Jacques Ole Labrune, Ministerial Stability in the Three-Year Republic 1879–1940 ,1962,p81.

[xv]قانون التمثيل النسبي في الدوائر الانتخابية، يتم توزيع مقاعد النواب بالتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها القوائم السياسية المختلفة، ولكن إذا حصلت القائمة على أكثر من (٥٠%) من الأصوات، فإنها تفوز بجميع مقاعد الدائرة، وبالتالي فإن اليمين الموحد هو المستفيد أمام اليسار المنقسم، (لأن الاشتراكيين لا يريدون أن يدخلوا في قوائم مع المتطرفين الذين يمثلون بشكل خاص الفلاحين أو المسؤولين الصغار، بعد التخلي عن تصويت الأغلبية لصالح التصويت النسبي، إذا افترضنا أن الناخبين (٥٠) ألف صوت (١٧) ألف لليمين و(١٦) ألف للاشتراكيين و(١٤) ألف للجمهوريين و(٣) ألف للشيوعيين ولعدم وجود دورة تصويت ثانية، فيفوز اليمين على الرغم انه لا يمثل سوى أقلية الناخبين التي لا تزيد عن ثلث الأصوات. للاطلاع على القانون الانتخابي الذي اقترحه النائب جورج ماندل وأقره مجلس النواب في ١٩١٩ ينظر:

Peter Campbell، French Electoral Systems And Elections Since 1789، 2nd Edition، Faber And Fabe، London، 1965، P.90.

[xvi]في ٢١ تموز ١٩٢٧ صدر قانون جديد لتنظيم انتخابات مجلس النواب وفق قانون الجمهورية الفرنسية الثالثة المعمول به منذ ١٨٨٩-١٩١٩، وألغى القانون الجديد, قانون ١٢ تموز ١٩١٩ ونظم التشريع الجديد النظام الانتخابي للأعوام ١٩٢٨ و١٩٣٢ و ١٩٣٦ونص البند الرئيسي على استبدال نظام التصويت المعقد الذي أرساه قانون تموز ١٩١٩، والذي يجمع بين نظام التعددية والاقتراع النسبي متعدد الأعضاء، من خلال نظام تصويت جديد، يسمى نظام الأغلبية في الجولة الأولى. للتفاصيل ينظر:

Journal Officiel Du 22 Juillet 1927 P. 75

[xvii] التصويت الثاني يكون المرشح الذي ينال اقل الأصوات في التصويت الأول ينسحب ويترك مؤيديه يصوتون للمرشح الذي نال الأصوات الأعلى، ويمكن أن يحدث ذلك اتفاقات بين الأحزاب وتسويات ومساومات.للتفاصيل ، ينظر: وليد فتحي محمد ، التطورات السياسية الفرنسية ١٩١٩-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٩، ص٢٤٢-٢٤٣.

[xviii])Jacques Ole Labrune, Op, Cit.,p92.

[xix] William Fortescue، op، Cit.، p.8.

[xx] Ipid, p101.

[xxi]وهكذا في البرلمان من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٣ كان هناك ٥٤٦ جلسة. وقدم ٨٧٣ مشروع قانون من قبل النواب في هذه. من الواضح أن هناك فرصة ضئيلة جدًا لأخذها في الاعتبار. وفي البرلمان التالي، ١٨٩٣-١٨٩٨، الذي عقد ٦٣٣ جلسة، ارتفع عدد مشاريع القوانين إلى ١١١٢: بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة ٢٢١٦ مشروع قانون خاص بها، ثلاثة أرباعها ذات اهتمام محلي بحت.

[xxii] Albin Michel، Trésor Et La Politique Monétaire De La France «Dette، Circulation Et Crise Du Franc De (1924 – 1928)، Blancheton B. Et Senegas M، Paris، 2000،p. 122.

[xxiii] غاستون دوميرغ: (١٨٦٣ – ١٩٣٧ / كانون الأول ١٩١٣ – ٢ حزيران ١٩١٤)، سياسي فرنسي، أصبح عضواً في مجلس النواب الفرنسي في١٨٩٣، ثم أصبح وزيراً للمستعمرات للمدة (١٩٠٢ – ١٩٠٥)، في عام ١٩١٠ انتخب عضواً في مجلس الشيوخ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في كانون الأول ١٩١٣، إلّا أنَّ حكومته لم تستمر ألا سبعة أشهر إذ استقال في حزيران ١٩١٤، ثم أصبح وزيراً للمستعمرات في حكومة رينيه فيفياني، واصبح رئيساً لمجلس الشيوخ آذار ١٩١٧ ١٣ حزيران ١٩٢٣، وفي عام ١٩٢٤ تم انتخابه رئيساً للجمهورية ،الرئيس الثاني عشر للجمهورية الفرنسية الثالثة، وقد بقى في المنصب حتى عام ١٩٣١، عاد غاستون إلى السلطة في شباط ١٩٣٤، عندما شكل حكومة الاتحاد الوطني إلا انه فشل في الحصول توافق سياسي بشأن الإصلاح الدستوري مما حدى به إلى الاستقالة من منصبه في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٤، توفي في ١٨ حزيران ١٩٣٧. للتفاصيل ينظر:

G. Johnson، Our Man in Berlin: The Diary of Sir Eric Phipps 1933 – 1937، Palgrave Macmillan، London، 2008، P. XIV.

([xxiv]) C. H. C.، Wright، History of The Third French Republic، Publication Jefferson، U. S . A، 2015، P.68.

[xxv] Serge Berstein Et Pierre Milza، Histoire De La France Au Xx E Siècle Au، (1900 – 1930)، Paris، Tome. I، 1999، P.270.

([xxvi]) Jean – Jacques Becker et Serge Berstein، Op. Cit.، P.392.

[xxvii] Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.399.

[xxviii] Tim K. Fuchs، André Tardieu's Failure As Premier Ministre Françe، 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State University، 2002، P.64.

[xxix] Ipid، p.17.

([xxx])للتفاصيل ينظر: وليد فتحي محمد، التطورات السياسية في فرنسا ١٩١٩-١٩٢٩اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت ، كلية التربية، ٢٠١٩، ص ١٦ وما بعدها.

([xxxi]) Albin Michel، Op، Cit.،p.130.

[xxxii] رينيه فيفياني: (١٨٦٣ – ١٩٢٥)، محامي وصحفي سياسي اشتراكي، ولد في الجزائر، انتخب عضواً في مجلس النواب كمستقل عام ١٨٩٣م، شغل منصب وزير العمل في حكومة كليمنصو الأولى عام ١٩٠٦م وبقي في منصبه في عهد ارستيد برياند، استقال من منصبه في عام ١٩١٤م، عرض رايموند بونكاريه رئيس الجمهورية على فيفياني رئاسة الحكومة. للتفاصيل ينظر:

Anne Cipriano Venzo، The United States In The First World War، An Encyclopedia، Routtledge، New York، 2012، P. 770.

[xxxiii] ضمت الحكومة كل من رينيه فيفياني رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أدولف ميسيمي وزير الحرب، لويس مالفي وزير الداخلية، جوزيف نولينس وزير المالية، موريس كوبيا وزير العمل والضمان الاجتماعي، جان بينفينو مارتن وزير العدل، أرماند غوتييه دي لود وزير البحرية، فيكتور أوجانيور وزير التعليم العام والفنون الجميلة، فرناند ديفيد وزير الزراعة، موريس رينود وزير المستعمرات، رينيه رينو وزير الأشغال العامة، غاستون طومسون وزير التجارة والصناعة والبريد والتلغراف. للتفاصيل ينظر:

Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Victoire Et Frustrations (1914 – 1929)، Éditions Du Seuil، Paris، 1990، P. 390.

[xxxiv] بول بانليفيه: (١٨٦٣ – ١٩٣٣)، عالم رياضيات وخبير فضاء وسياسي مميز، عمل أستاذاً في جامعة السوربون "Sorbonne University" وجامعة ليل "Université Lille"، انتخب نائباً عن مدينة باريس عام ١٩١٠، وفي تشرين الأول ١٩١٥، تم تعيينه وزيراً للتربية والتعليم في حكومة ارستيد بريان "Aristide Briand"، أصبح رئيساً للوزراء (١٢ أيلول ١٩١٧ – ١٣ تشرين الثاني ١٩١٧)، وقد اضطر الى الاستقالة في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٧ بعد شهرين من تشكيل حكومته، وقد شكل كليمنصو الحكومة، واختار عدم ادراج باينليفيه في الحكومة الجديدة، ليبق بعيداً عن السياسة حتى عام ١٩٢٥، عندما شكل حكومته الثانية والتي استمرت من ١٧ نيسان ١٩٢٥ – ٢٨ تشرين ١٩٢٥، أثناء الأزمة المالية الفرنسية، كما أصبح وزير للحرب بين عامي (١٩٢٥ – ١٩٢٩)، خلال هذه المدة أشرف على تشييد "خط ماجينو" على طول الحدود الفرنسية الشرقية، والذي يوفر خطاً دفاعياً ضد ألمانيا في أي حرب قادمة، كما أصبح وزيراً للطيران عام ١٩٣٢، وقد قدم مقترحاً لمعاهدة دولية لحظر تصنيع الطائرات القاذفة وإنشاء قوة جوية دولية لفرض السلام العالمي، توفي في تشرين الثاني ١٩٣٣، ودفن في مقبرة العظماء البانثيون في باريس. للتفاصيل ينظر:

Spencer C. Tucker، World War I، Encyclopedia، Vol. 2، (E – L)، P. 888.

[xxxv] أندريه تارديو: (١٨٧٦ – ١٩٤٥)، سياسي فرنسي، تخرج من مدرسة المعلمين العليا، أصبح محرراً للشؤون الخارجية في صحيفة "Le Temps"، أسس جريدة المحافظين "L'Echo National"، انتخب عام ١٩١٤ عضواً في مجلس النواب الفرنسي كمرشح لقسم السين يمثل التحالف الجمهوري الديمقراطي من يمين الوسط، احتفظ بهذا المقعد حتى عام ١٩٢٤، شغل منصب مستشار جورج كليمنصو في عام ١٩١٩ في مؤتمر باريس للسلام، أصبح وزيراً للمناطق المحررة، إذ تولى إدارة الألزاس ولورين، وعمل حتى هزيمة كليمنصو في عام ١٩٢٠، عاد تارديو إلى الحكومة كوزير للمواصلات في حكومة ريموند بوانكاريه عام ١٩٢٦، ثم وزيراً للداخلية في حكومة ارستيد برياند عام ١٩٢٨، خلف تارديو برياند في رئاسة الحكومة عام ١٩٢٩، اعتزل السياسة عام ١٩٣٦، أصيب بجلطة دماغية في عام ١٩٣٩، توفي بالشلل عام ١٩٤٥. للتفاصيل ينظر:

Louis Aubert، André Tardieu، Librairie Plon، 1957 ; Michel Mourre، "Dictionnaire encyclopédique d'histoire"، "Tardieu، André"، 1996، P.5390.

([xxxvi]) Nicolas Pinsard، Le «Miracle Poincaré» Et La Confiance Hiérarchique À L'aune De Théories Gramsciennes، Université Paris، 2016، P. 7.

[xxxvii] Georges Suarez، Briand **Sa Ie**، **Son Œuvre**، Tom – 5، PP. 352 – 430 ; Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.212.

[xxxviii] J. O. C.، Débats، 17 July 1926.

([xxxix]) Peter Jackson ، Op. Cit.، P.361.

([xl])Alfred Sauvy، Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre، Paris، 1965، Vol. I،p.130.

[xli]Muriel Montero، Op. Cit.، P.28.

[xlii] Frédéric Monier، Op. Cit.، P.100 .

[xliii] Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P. 240 ; Frédéric Monier، Op. Cit.، P.98.

[xliv] هذا المجلس هو الثالث عشر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة وكانت الانتخابات قد جرت بطريقة التمثيل النسبي وفق دستور الجمهورية. للتفاصيل حول عدد المصوتين لكل قائمة ينظر:

Serge Berstein et Pierre Milza، Op. Cit.، Tome. I، P.495.

[xlv]) كانت المنظمة الشيوعية الدولية، التي اختصرت باسم الكومنترن والمعروفة أيضاً باسم المنظمة الدولية الثالثة (١٩١٩ – ١٩٤٣)، منظمة شيوعية دولية تدعو إلى الشيوعية العالمية، وتعتزم المنظمة الدولية أن تكافح بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك القوة المسلحة، للإطاحة بالبرجوازية الدولية وإنشاء جمهورية سوفياتية دولية كمرحلة انتقالية لإلغاء الدولة بالكامل عقدت مؤتمر اشتراكي دولي في موسكو بين ٢ – ١٩ آذار ١٩١٩ قبلت فيه اقتراح لينين بضرورة قيام دولية ثالثة جديدة فتأسست الكومنترن بعد ، لينين مؤتمر زيمروالد عام ١٩١٥ الذي نظم فيه فلاديمير لينين "زيمروالد اليسار" {وهو فصيل من فصائل الأقلية الثورية برئاسة (روسيا)، جانيس برزيتش(لاتفيا)، زينوفيف شخصاً: لينين، وكان اليساريون من مؤتمر زيمروالد ثمانية أعضاء من أصل (٣٨))، كانت هذه هي الخطوة السويد (وتور نيرمانزيث هوغلوند (سويسرا)،فريتز بلاتن كارل راديك(بولندا)، جوليان بورشاردت(ألمانيا)، بالكومنترن} ضد الذين رفضوا الموافقة على أي بيان يؤيد صراحة العمل الثوري الأولى نحو تشكيل ما أصبح لاحقا يعرف الاشتراكي، وبعد حل المنظمة الدولية الثانية عام ١٩١٦، عقد الكومنترن سبعة مؤتمرات عالمية في موسكو بين عامي (١٩١٩ – ١٩٣٥)، تم حل الكومنترن رسمياً من قبل جوزيف ستالين في عام ١٩٤٣. للتفاصيل ينظر:

William Fortescue، Op. Cit.، P.158.

[xlvi] Frédéric Monier، Op. Cit.، P.108.

([xlvii]) Ipid،p.115.

([xlviii])Jacques Ole Labrune, Op,Cit., p125.

([xlix]) Alfred Sauvy، Op. Cit.، p.145.

([l]) Kenneth Moure، French Monetary Management (1928 – 1936)، university Toronto، Canada، 1988، p.210.

[li] Frédéric Monier، Op. Cit.، P.117.

([lii]) Kenneth Scott Latourette، Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century، "The 20th Century In Europe"، Harper، New York، 1961، PP. 129 – 153.

Kenneth Scott Latourette، Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century، "The 20th Century In Europe"، Harper، New York، 1961، PP. 129 – 153.

([liii]) Frédéric Monier، La France Contemporaineles Annees Vingt (1919 – 1930)، Librairie Générale Française، France، 1999.p. 18.

[liv] Frédéric Monier، Op. Cit.، P.119.

[lv] Frédéric Monier، Op. Cit.، P.149.

([lvi]) William Fortescue، Op. Cit.، p.115.

([lvii]) Kenneth Mouré، La Politique Du Franc Poincaré (1926 – 1936)، Albin Michel، Paris، 1998، p. 122.

([lviii]) Nicolas Pinsard، op. Cit.،p. 13.

[lix] سمي انقلاب الغضب لان بعض الشخصيات اليسارية في الحزب الراديكالي كانت تريد الانتقام من اليمين والدعوة إلى حكومة يسارية. للتفاصيل ينظر:

Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.306.

[lx] Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Op. Cit.، P.307.

([lxi]) Pierre Bezbakh، Op. Cit.،p138

([lxii]) Dominique Bourne et Henry Dubayef، Op. Cit.، p. 80.

[lxiii]) كان ألبرت ويستريك مضارباً هائلاً في سوق الأوراق المالية، ومع ذلك فقد أفلس في تشرين الثاني ١٩٣٠، عقب انهيار وول نسجت شبكات مهمة مع العالم السياسي. واضطر وزير المالية راؤول بيريت Oustricستريت كان هذا الحدث فضيحًا لأن شركة الذي تمسه القضية، إلى الاستقالة، مما تسبب في سقوط وزارة تارديو وقد حُكم على أوستريك بالسجن لمدة عام واحد وغرامة قدرها ٣ ٠٠٠ فرنك.

Sebastian Volcker، Op. Cit.، p.60.

([lxiv]) Pierre Bezbakh، Op. Cit.،p.138.

[lxv] ، عضو في البرلمان، شغل منصب وزير أوبارفيلييه رئيس بلدية. دولة فرنسي) بيير لافال (١٨٨٣-١٩٤٥): سياسي ورجل نظام ، الشخصية الأكثر أهمية في المارشال بيتان ، كان إلى جانب الحرب العالمية الثانية خلال.ورئيس حكومة لمرات كانون الاول١٩٤٠، ثم عاد 13النائب الأول لرئيس الحكومة ، و . ألمانيا النازية مع التعاون والمهندس الرئيسي لسياسة فيشي أب ١٩٤٤، هرب بعد التحرير الا انه اعتقل وحكم عليه بالاعدام بتهمة ١٩ في نيسان ١٩٤٢ ١٨ إلى السلطة كرئيس للحكومة ، الخيانة العظمى والتآمرعلى الامن الداخلي للدولة من قبل محكمة العدل العليا واعدم رميا بالرصاص. للتفاصيل ينظر:

Yvert Benoît (dir)، Op. Cit.، p618.

([lxvi])ألبيرت فرانسوا ليبرون: (١٨٧١ –١٩٥٠) سياسي ورجل دولة فرنسي بدا حياته السياسية بعد انتخب نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام ١٩٠٠،أصبح وزيراً للمستعمرات(١٩١١-١٩١٣) وزيرا للمناطق المحررة(١٩١٧-١٩١٩)كما انتخب عضواً في

مجلس الشيوخ عام ١٩٢٠، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام ١٩٣١، وقد انتخب رئيساً للجمهورية في ١٠أيار ١٩٣٢،وقد بقى في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٠ وبهذا أصبح آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، كان ليبرون ضد عقد الهدنة، لكنه اذعن إلى مطالب الذين فضلوا عقد الهدنة مع الألمان، بعد وصول بيتان إلى الرئاسة بصلاحيات استثنائية فضل التقاعد، امر هتلر باعتقاله عام ١٩٤٣ بسبب اتهامه بانه على الاتصال مع الحلفاء وقد نفي إلى النمسا في تشرين الأول عام ١٩٤٣سُمح ليبرون في العودة إلى باريس،لأنه حالته الصحية كانت سيئة، وأبقى تحت المراقبة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، في نهاية حياته كتب مذكراته التي وضع فيها تحليل الأحداث التي كانت اكثر غموضا في السياسية الفرنسية في هذه المرحلة وقد جاءت مذكراته تحت عنوان شهادة(Témoignage)توفي ليبرون في عام ١٩٥٠، بعد صراع طويل مع المرض، للمزيد ينظر:

Albert Lebrun، Témoignages، Pion، Paris ،1945;

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun

([lxvii])J. O. Sénat، Débats، 16 February 1932.p.159.

([lxviii])Hubert Cole، Op.Cit،.p. 27

(lxix) محامي ورجل دولة فرنسي، دخل في العمل السياسي بعد ان أصبح محاميا إذ انتمى للحزب الاشتراكي الراديكالي وأصبح عضواً بارزاً داخل الحزب، أصبح نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام ١٩١٩،ثم شغل عدة مناصب وزارية أهمها العدل والداخلية في المدة(١٩٢٤ _ ١٩٢٦)أصبح رئيساً للوزراء في شباط ١٩٣٠وكذلك أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية من تشرين الثاني ١٩٣٣ إلى كانون الثاني ١٩٣٤،فيعام ١٩٢٤استقال من رئاسة الوزراء بعد اهتمامه بالتواطؤ بقضية ستافسكيStavisky المالية التي ولدت ازمة سياسية كبيرة في فرنسا، وأصبح رئيساً الوزراء للمرة الثالثة بين حزيران ١٩٣٧ – آذار ١٩٣٨، أصبح نائباً لرئيس الوزراء ادوارد دلاديه وبول رينو خلال المدة(نيسان ١٩٣٨ – آيار ١٩٤٠)كما استمر في نفس المنصب في حكومة الجنرال بيتان وكان أول من وافق على الموافقة على عقد الهدنة مع الألمان، انشق عن حكومة الجنرال بيتان بعد ان كان في مهمة رسمية إلى الولايات المتحدة وعاش بقية حياته في الولايات المتحدة، وأضطر إلى التخلي عن أي نشاط سياسي، في عام ١٩٤٧ حوكم وأدين غيابيا بتهمة التعاون مع العدو أثناء الحرب العالمية الثانية، توفي في واشنطن في ١ تموز ١٩٦٣. للمزيد ينظر:

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps

(lxx) فضيحة ستافسكي المالية: فضيحة مالية أثيرت بعد ان اكتُشف ان منظمة الائتمان في بايون قد باعت سندات مالية لا قيمة لها بمساعدة الممول الإسكندر ستافسكي وقد انتحر الأخير بعد اكتشاف الفضيحة إلّا أنَّ بعض الجماعات المتطرفة ادعت ان استافسكي قد قتل بدسيسة من بعض الشخصيات في الحكومة من بينهم وزراء وأعضاء المجلس التشريعي، وقد دعت هذه الجماعات اليمينية المتطرفة إلى الخروج بمظاهرات لتغيير الوضع السياسي في البلاد وقد نتج عن هذه المظاهرات أعمال شغب بلغت ذروتها في ٦ شباط ١٩٣٤، وقد هدأت الأمور بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية من قبل الرئيس غاستون دوميرغ في٩ شباط ١٩٣٤ وتم استعادة الثقة بالحكومة وانتهى التهديد للجمهورية الفرنسية الثالثة. للتفاصيل ينظر:

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/564382/Stavisky-affair

([lxxi])Olivier Dard، Op. Cit.، p.66.

[lxxii] **ليون بلوم:** (١٨٧٢ – ١٩٥٠)، **محامي** وسياسي فرنسي اشتراكي، انضم إلى الحزب الاشتراكي في عام ١٩٠٢، أصبح الزعيم الروحي للاشتراكيين بعد اغتيال جوريس في عام ١٩١٤، انتخب عضواً في مجلس النواب عام ١٩١٩، عندما انفصل الشيوعيون عن الحزب الاشتراكي في عام ١٩٢٠ أصبح زعيم الحزب الاشتراكي (سفيو)، عمل بتشكيل تحالف من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين مكونين الجبهة الشعبية وأصبح بلوم رئيساً للحكومة في حزيران ١٩٣٦، أنجزت حكومته ثورة اجتماعية عندما سنت قوانين لمصلحة العمال، وفي عام ١٩٤٠ رفض بلوم التصويت بكامل سلطاته على المارشال بيتان كرئيس لحكومة فيشي، تم ترحيله لاحقاً إلى ألمانيا مع يهود فرنسيين، وقد تم إطلاق سراحه من قبل قوات الحلفاء في عام ١٩٤٥، كتب في الأسر "**للبشرية جمعاء**"، والذي يلخص الأسس الفلسفية للماركسية مع الضرورات الأخلاقية والفكرية للإنسانية، ترأس الحكومة الانتقالية،

بدءاً من ١٦ كانون الأول ١٩٤٦ لتشكيل الجمهورية الفرنسية الرابعة، شغل بلوم منصب نائب رئيس حكومة أندريه ماري في أب ١٩٤٨، توفي في ٣٠ آذار ١٩٥٠. للتفاصيل ينظر:

Muriel Montero، Op. Cit.، P. 173.

([lxxiii])Ipid، p.180.

([lxxiv])Dominique Borne Henri Dubief، Op.Cit، P.159.

([lxxv])Julian Jackson، Op،Cit.، P.273.

([lxxvi])ألبيرت فرانسوا ليبرون: (١٨٧١ –١٩٥٠) سياسي ورجل دولة فرنسي بدا حياته السياسية بعد انتخب نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام ١٩٠٠،أصبح وزيراً للمستعمرات(١٩١١–١٩١٣) وزيرا للمناطق المحررة(١٩١٧–١٩١٩)كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٠، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام ١٩٣١، وقد انتخب رئيساً للجمهورية في ١٠أيار ١٩٣٢،وقد بقى في هذا المنصب حتى عام ١٩٤٠ وبهذا أصبح آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، كان ليبرون ضد عقد الهدنة، لكنه اذعن إلى مطالب الذين فضلوا عقد الهدنة مع الألمان، بعد وصول بيتان إلى الرئاسة بصلاحيات استثنائية فضل التقاعد، امر هتلر باعتقاله عام ١٩٤٣ بسبب اتهامه بانه على الاتصال مع الحلفاء وقد نفي إلى النمسا في تشرين الأول عام ١٩٤٣سُمح ليبرون في العودة إلى باريس،لأنه حالته الصحية كانت سيئة، وأبقى تحت المراقبة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، في نهاية حياته كتب مذكراته التي وضع فيها تحليل الأحداث التي كانت اكثر غموضا في السياسية الفرنسية في هذه المرحلة وقد جاءت مذكراته تحت عنوان شهادة(Témoignage)توفي ليبرون في عام ١٩٥٠، بعد صراع طويل مع المرض، للمزيد ينظر:

Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris ,1945;

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun

([lxxvii])Charles A. Endress، Op. Cit.، P259.;

الا ان رولاند تريسكي يذكر في كتابه ان تشكيل الحكومة كان بنفس يوم استقالة بلوم . للتفاصيل ينظر:

Ronald Sherwin Tersky، Op. Cit.،74.

([lxxviii])Dutter Gordon، Op. Cit.،P46

([lxxix])Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps، 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.

([lxxx])Charles Albert Endress، Op. Cit، P293.

([lxxxi])Pierre Bezbakh، Op.Cit.،P168.

([lxxxii]Ronald Sherwin Tersky، Op. Cit.،P75.

([lxxxiii])Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel.، 14 January 1938.

([lxxxiv]) Le T Emps، 13 Mars 1938، P. 3; Charles A. Endress، Op. Cit.، P.299.

للتفاصيل عن اعضاء الحكومة ينظر:

Charles Albert Endress، Op. Cit، P.299

([lxxxv])John Herman، Op. Cit.،P137.

([lxxxvi])Ronald Sherwin Tersky، Op. Cit.، P. 76.

([lxxxvii])Charles Albert Endress، Op. Cit.، P.310.

وحول الكابينة الوزارية وللتفاصيل ينظر:Charles Albert Endress، Op. Cit، P.310 .

Charles Albert Endress، Op. Cit، P.310.

([lxxxviii]) أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٠، ص١٨٠.

المصادر:

المصادر العربية:

١. أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٠.

٢. وليد فتحي محمد، التطورات السياسية في فرنسا ١٩١٩-١٩٢٩اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت ، كلية التربية، ٢٠١٩.

المصادر الاجنبية:

1. A. Soulier, Ministerial Instability under the Three-Year Republic 1871–1938 , paris, 1939.
2. Albert Lebrun، Témoignages، Pion، Paris ،1945.
3. Albin Michel، Trésor Et La Politique Monétaire De La France «Dette، Circulation Et Crise Du Franc De (1924 – 1928)، Blancheton B. Et Senegas M، Paris، 2000.
4. Alfred Sauvy، Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre، Paris، 1965، Vol. I.
5. Anne Cipriano Venzo، The United States In The First World War، An Encyclopedia، Routtledge، New York، 2012.
6. C. H. C.، Wright، History of The Third French Republic، Publication Jefferson، U. S . A، 2015.
7. Dctionnaire Des Parlementaires Français 1889 – 1940، Tom. **5**.
8. E. M. Horsley، Hutchinsons New 20th Century Encyclopedia، London، 1964.
9. Encyclopedia Britannica, Vol.3, (Uk) Ltd, London, 1971, P.206..
10. Every Man's Encyclopedia، London، 1958، Vol. 3.10
11. Frédéric Monier، La France Contemporaineles Annees Vingt (1919 – 1930)، Librairie Générale Française، France، 1999.
12. G. Johnson، Our Man in Berlin: The Diary of Sir Eric Phipps 1933 – 1937، Palgrave Macmillan، London، 2008.
13. Georges Suarez، Briand **Sa** Ie، Son euvre، Tom – 5،
14. Gilberte Lang، Albert Sarraut Minisre des Colonies، S.d.، France 2983.
15. Jacques Ole Labrune, Ministerial Stability in the Three-Year Republic 1879–1940 ,1962.
16. Jean – Jacques Becker Et Serge Berstein، Nouvelle Histoire De La France Contemporaine Victoire Et Frustrations (1914 – 1929)، Éditions Du Seuil، Paris، 1990.
17. Jean Delvert, Georges Leygues, Grand serviteur de la République , Editions d'Albret, 2014,
18. Kenneth Moure، French Monetary Management (1928 – 1936)، university Toronto، Canada، 1988.
19. Kenneth Mouré، La Politique Du Franc Poincaré (1926 – 1936)، Albin Michel، Paris، 1998.
20. Kenneth Scott Latourette، Christianity in a Revolutionary Age: A History of Christianity in the 19th and 20th Century، "The 20th Century In Europe"، Harper، New York، 1961.
21. Louis Aubert، André Tardieu، Librairie Plon، 1957 .
22. Michel Mourre، "Dictionnaire encyclopédique d'histoire"، "Tardieu، André"، 1996.
23. Nicolas Pinsard، Le «Miracle Poincaré» Et La Confiance Hiérarchique À L'aune De Théories Gramsciennes، Université Paris، 2016.

24. Peter Campbell، French Electoral Systems And Elections Since 1789، 2nd Edition، Faber And Fabe، London، 1965.

25. Serge Berstein Et Pierre Milza، Histoire De La France Au Xx E Siècle Au، (1900 – 1930)، Paris، Tome. I، 1999.

26. Spencer C. Tucker & Priscilla Mary Roberts، World War I، A Student Encyclopedia، Oxford، England، 2005، Vol. I،

27. Spencer C. Tucker، World War I، Encyclopedia، Vol. 2، (E – L).

28. The New Encyclopedia Britannica، Vol. I.

29. Tim K. Fuchs، André Tardieu's Failure As Premier Ministre Françe، 1929 – 1930 A Thesis Louisiana State University، 2002.

30. William Fortescue، The Third Republic In France (1870 – 1940)، Conflicts And Continuities، Routledge، 2002.

الصحف

1. Le T Emps، 13 Mars 1938.
2. J. O. Sénat، Débats، 16 February 1932.
3. Journal Officiel Du 22 Juillet 1927 P. 75

الوثائق

1. Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps، 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.
2. Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel.، 14 January 1938.
3. Fo.371/21599 (C2036/55/17). Phipps Tel.، 24 March 1938.

المواقع الالكترونية

1. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps
2. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun
3. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/564382/Stavisky-affair
4. https://ar.wikipedia.org/wiki/

1- .A. J. B., Taylor, The Origins of World War II, translated by Mustafa Kamal Khamis, reviewed by Muhammad Anis, Egyptian General Book Authority, 1990.

2. Walid Fathi Muhammad, Political Developments in France 1919-1929, PhD Thesis, Tikrit University, College of Education, 2019.